

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبيج -

University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi- BBA

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق
تخصص:

إعلام آلي و أنترنت

تطبيقات مشروع الجزائر الإلكترونية على قطاع العدالة

تحت إشراف الدكتور:

بلعقون محمد الصالح

من إعداد الطالبين:

بن علي فارس

داود فوزي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عياش حمزة	أستاذ محاضر قسم "أ"	رئيسا
بلعقون محمد الصالح	أستاذ محاضر قسم "ب"	مشرفا
خليفة سمير	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

ملحق بالقرار رقم10821..... المؤرخ في 27 شهر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله.
السيد (ك): جنا علي حارس الصفة: طالب، استاذ باحث
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 103768335 والصادرة بتاريخ 10/03/17
المسجل (ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: تطبيقات مشروع الجزائر الإلكترونية على قطاع العدالة
أصبح بشرفي أي ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 02 جوان 2025

شوهده نجل التصديق

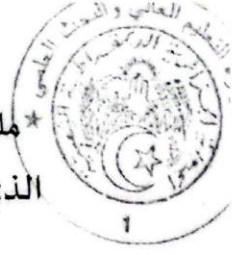
السيد: عبد خاوس
بطاقة التعريف الوطنية رقم: م
مستخرج بتاريخ: م
العناصر هي: 03

توقيع المعني (ك)

رئيس المجلس الشعبي البلدي و تفويض منه
مصابط الحالة المدنية

حور زهر





ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في 27 شهر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد (ك): داود حوزوي الصفة: طالب، استاذ، باحث
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1.07597631 والصادرة بتاريخ: 20.18 / 01 / 2016
المسجل (ة) بكلية / معهد الجغور والعلوم السياسية قسم الحقوق
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: تطبيقاً لسياسة مشروع الجزائر الالكترونية
على قطاع الجمالية
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 07 جوان 2025

شوهذ لأجل التصديق

السيد: داود حوزوي

بطاقة التعريف الوطنية رقم: 1.07597631

مستخرج بتاريخ: 07 جوان 2025

العناصر هي: 07 جوان 2025

داود حوزوي

رئيس المجلس الشعبي البلدي وبنفويض منه
ضابط الحالة المدنية
حروز زهير



شكر و عرفان

من المناسب أن نبدأ هذه المذكرة بالشكر
لأولئك الذين قدموا لنا الكثير خلال هذا المسار
الدراسي الجامعي.

بادئ ذي بدء،

نود أن نشكر كل أساتذة وموظفي وعمال
جامعة محمد البشير الإبراهيمي

وبالأخص طاقم كلية الحقوق والعلوم السياسية.

كما لا ننسى أن نشكر الدكتور بلعقون محمد الصالح

الذين قام بالإشراف علينا.

نشكر كل من ساهم، من قريب أو بعيد في تحقيق هذا
العمل..

داود فوزي

بن علي فارس

إهداء

نسير في دروب الحياة،

ويبقى من يسيطر على أذهاننا

في كل مسلك نسلكه.

إلى أبي وأمي حفظهما الله،

إلى زوجتي الكريمة التي كانت

سندا لي في إتمام هذه الدراسة،

إلى المؤنسات الغاليات: نور الجنة، رزان،

دارين و سدره،

إلى كل الأهل والأصدقاء وزملاء العمل

والدراسة حفظهم الله.

بن علي فارس

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أبي حفظه
الله و أمي رحمها الله،
إلى زوجتي الكريمة التي كانت
سندا لي في إتمام هذه الدراسة،
إلى مصايح عائلتي: آدم محمد،
إسحاق، أسيل و أليسار،
إلى كل الأهل والأصدقاء وزملاء
العمل والدراسة حفظهم الله.

داود فوزي

مقدمة

مقدمة:

في ظل التحول الرقمي العالمي الذي أصبح أحد أهم سمات العصر الحديث تبرز أهمية مواكبة التغيرات التقنية في جميع القطاعات، لاسيما في القطاع العام فالتحول الرقمي يشكل ضرورة ملحة، حيث أصبح أداة إستراتيجية لرفع كفاءة العمل الإداري وتعزيز التنافسية بين الدول، فمن خلال تطبيق التكنولوجيات الحديثة يمكن تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وسعى منها للالتحاق بركب الدول التي سبقتها إلى ذلك، أطلقت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إستراتيجية وطنية طموحة تهدف إلى بناء إدارة إلكترونية متكاملة تحت مسمى "مشروع الجزائر الإلكترونية"، كإستراتيجية شاملة لعصرنة القطاع العام يستهدف هذا المشروع تعزيز الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة، وتحقيق تكامل بين مختلف القطاعات من خلال تبني أدوات رقمية متقدمة.

ولما كان قطاع العدالة حجر الزاوية لأي نظام ناجح وركيزة أساسية لتجسيد سيادة القانون وضمن استقرار المجتمع، فقد حُصّ هذا القطاع باهتمام كبير في ظل هذه الإستراتيجية؛ نظراً لدوره البارز في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمن الحقوق والحريات واستقرار العلاقات الاجتماعية والاقتصادية تبعاً لذلك.

على ذلك وجد مشروع الجزائر الإلكترونية تطبيقات له في قطاع العدالة كأحد أبرز القطاعات التي تتطلب عصرنة وتحولا سواء على مستوى تقديم مرفق القضاء للخدمة العمومية أو على مستوى جودة العمل القضائي بما يتماشى وهذا التحول، فبات من الضروري تبني تقنيات حديثة تسهم في تبسيط الإجراءات القضائية وتحسين الخدمات القضائية والإدارية المرتبطة بها، خصوصا مع تزايد الحاجة إلى العدالة السريعة والفعالة.

إن اختيار هذا الموضوع لم يكن من قبيل الصدفة، بل جاء نتيجة لتضافر أسباب ذاتية وموضوعية. فمن الناحية الذاتية، ينبع الاختيار من اهتمام شخصي بقضية التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل قطاع العدالة، والرغبة في الإسهام بفهم أعمق لتحولات هذا القطاع في الجزائر. كما أن الخلفية الدراسية والبحثية التي تركز على قضايا الحوكمة الإلكترونية قد دفعت إلى اختيار هذا المجال.

أما من الناحية الموضوعية، فنتجلى الأسباب في أهمية مشروع الجزائر الإلكترونية كإطار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، والحاجة إلى دراسة تحليلية لواقع قطاع العدالة في الجزائر ومدى تأثيره بالرقمنة. إلى جانب ذلك، فإن الدراسة تسعى إلى سد فجوة بحثية قائمة حول تطبيقات التحول الرقمي في هذا القطاع، وإبراز التأثير المباشر لهذه التطبيقات على تحسين الخدمات العامة وتعزيز سيادة القانون.

لقد قدمت الدراسات السابقة رؤى متعددة حول موضوع التحول الرقمي. على سبيل المثال، تناولت دراسة بوبكر صبرينة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية قطاع العدالة نموذجا، تجربة التحول الرقمي في قطاع العدالة بالجزائر، وأظهرت أن الرقمنة تسهم في تحسين الخدمة العمومية فقط. إلا أن دراستنا تتكامل مع هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على الإنجازات الحالية في الجزائر، مع إضافة تحسين العمل القضائي الإلكتروني من خلال الإجراءات القضائية وتقليل تكاليف التقاضي، ما يعزز فهم الأثر الفعلي للمشروع في تحسين الأداء العام للقطاع.

أما دراسة مباركي عادل، درمان مريم، تطبيقات الإدارة الإلكترونية وزارة العدل نموذجا، فقد ركزت على المعوقات التقنية في تطبيق الحكومة الإلكترونية، مثل نقص البنية التحتية والتدريب. وتتكامل دراستنا معها من خلال تقديم حلول واقعية لتجاوز هذه العقبات في قطاع العدالة. من جهة أخرى، ركزت دراسة مرازقة وسيلة، قبايلي يحي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر عصرنة قطاع العدالة نموذجا، على الجوانب التشريعية للتحول

الرقمي، مشيرة إلى أهمية وضع إطار قانوني يدعم الرقمنة. وتضيف دراستنا البعد العملي من خلال تقييم الإنجازات الحالية في الجزائر.

في ضوء ما سبق يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، خصوصا في ضوء التحولات العالمية التي تشهدها نظم العدالة، حيث أظهرت التجارب الدولية أن تطبيقات الرقمنة في القضاء تسهم في تقليص الزمن القضائي، وتقليل تكاليف المعاملات وتعزيز الشفافية.

بناءً على ذلك نسعى من خلال البحث في هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل واقع قطاع العدالة في الجزائر قبل وبعد إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية:

يتطلب هذا التحليل الوقوف على التحديات التي كانت تواجه القطاع في ظل الإدارة التقليدية، ومقارنة ذلك بالتطورات الحاصلة بعد تطبيق الرقمنة.

- تقييم مدى نجاح تطبيقات مشروع الجزائر الإلكترونية: يتمثل هذا الهدف في قياس

أثر المبادرات الرقمية على تحسين جودة الخدمات القضائية والإدارية.

- تقديم صورة متكاملة عن الجهود المبذولة لتطوير قطاع العدالة في الجزائر، مع

استعراض الإنجازات التي تحققت حتى الآن، والفرص والتحديات المستقبلية.

- إن هذا الموضوع لا يقتصر على الإطار الأكاديمي النظري، بل يمتد إلى محاولة

الإسهام في توجيه صانعي القرار نحو تبني سياسات أكثر فعالية لدعم التحول

الرقمي في قطاع العدالة.

عطفا على ما سبق تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم وتحليل مدى تأثير مشروع الجزائر

الإلكترونية على قطاع العدالة، وذلك من خلال طرح الإشكالية الآتية:

إلى أي حد ساهم مشروع الجزائر الإلكترونية في رسم معالم عصرنة قطاع العدالة

وحسن سير الخدمة المرفقية العمومية والعمل القضائي تبعاً لذلك ؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، سنعمد إلى أعمال المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل مضامين النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمشروع الجرائر الإلكترونية وتطبيقاتها على قطاع العدالة، بهدف فهم الإطار القانوني الذي يوجه عمليات التحول الرقمي في قطاع العدالة.

وللإحاطة بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيمه إلى فصلين يقدمان معالجة شاملة للإشكالية المطروحة:

- **الفصل الأول: مشروع الجرائر الإلكترونية كإستراتيجية لعصرنة قطاع العدالة:**
يتناول هذا الفصل التأصيل المفاهيمي لمشروع الجرائر الإلكترونية مع تسليط الضوء على جاهزية قطاع العدالة لتجسيد هذا المشروع.
- **الفصل الثاني: آليات إرساء دعائم مشروع الجرائر الإلكترونية في قطاع العدالة:**
يركز هذا الفصل على استعراض آليات تحسين الخدمة العمومية في مرفق العدالة وآليات عصرنة العمل القضائي.

الفصل الأول

مشروع الجزائر الإلكترونية

كإستراتيجية لعصرنة قطاع العدالة

يمثل مشروع الجزائر الإلكترونية بمفهومه وإدارته ثورة إدارية تنموية للأعمال الحكومية، إذ يربط بين تكنولوجيا المعلومات وبين مهام ومسؤوليات الجهاز الحكومي من خلال إتباع إستراتيجيات وسياسات واضحة تأخذ في الاعتبار المتغيرات في مجال صناعة المعلومات وانعكاس ذلك على الأعمال الحكومية؛ لذلك توجّهت الجزائر نحو إرساء إدارة إلكترونية في مختلف القطاعات الوزارية بما في ذلك قطاع العدالة الذي يشهد تحولا من الإدارة التقليدية إلى ما بات يُعرف بالعصرنة.

سنستعرض تاليا التأسيس المفاهيمي لمشروع الجزائر الإلكترونية (المبحث الأول)، ثم نعرّج على قطاع العدالة بين الإدارة التقليدية والجاهزية الإلكترونية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي لمشروع الجزائر الإلكترونية.

لقد صار شيئا معتادا في حياتنا المعاصرة أن نرى الحرف (E) الذي يختصر كلمة "إلكتروني" (Electronic) مضافا كبادئة لكثير من المصطلحات التقليدية للدلالة على إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (NTIC) في ممارسة كثير من الأنشطة التقليدية، وقد بدأت هذه المصطلحات تطل علينا منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث بدأت ثورة الإنترنت تنتشر في جميع أنحاء العالم وتدخل شتى مجالات الحياة، أين تم إضافة هذا الحرف (E) لكثير من المصطلحات.

لقد أصبحت هذه الاختصارات تشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل ملازم لأداء تلك المهام الكلاسيكية، نذكر منها على سبيل المثال:

- الأعمال الإلكترونية (E-business)؛
- التجارة الإلكترونية (E-commerce)؛
- التعليم الإلكتروني (E-learning)؛

- الخدمات المصرفية الإلكترونية (E-banking)؛
- المعاملات المالية الإلكترونية (E-finance)؛
- الحكومة الإلكترونية (E- Government).

سنتناول في هذا المبحث مختلف الجوانب النظرية والإطار الفكري العام لموضوع الحكومة الإلكترونية، وذلك في مطلبين؛ نستعرض في المطلب الأول مفهوم الحكومة الإلكترونية كبديل للحكومة التقليدية، أما المطلب الثاني فنخصص مضامينه لمشروع الجرائر الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية كبديل للحكومة التقليدية.

ظهر مصطلح الحكومة الإلكترونية في إطار لجنة الأمم المتحدة لتنشيط التبادل التجاري بين الدول بالوسائل الإلكترونية أو ما يعبر عنها بالتجارة الإلكترونية، ومثل هذا الارتباط منطقي، فإن التبادل التجاري لا يمكن أن يتم بمعزل عن استخدام الحكومات للوسائل الإلكترونية في أعمالها.⁽¹⁾

الفرع الأول: تعريف الحكومة الإلكترونية.

تشهد الأدبيات الفقهية تبايناً واضحاً في تحديد المفهوم الدقيق للحكومة الإلكترونية، وذلك لعدة اعتبارات منهجية موضوعية، تعدد الزوايا التحليلية بين الفقهاء حيث ينطلق كل باحث من منظور تخصصه (قانوني، تقني، إداري، اقتصادي)، قد يرجع إلى الطبيعة الديناميكية للمفهوم الذي ما يزال في طور التكوين، نظراً لحدثة التجربة وعدم اكتمال أركانها

1- ساسي عبد الرحمان، ديبية عبد الله، مشروع الجرائر الإلكترونية الآفاق والتحديات، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021-2022، ص 9.

النظرية والعملية، دون أن ننسى التطور المتلاحق للبيئة الرقمية الذي يفوق في كثير من الأحيان القدرة على التقنين والضبط المفاهيمي.⁽¹⁾

يعرف البعض الحكومة الإلكترونية بأنها: "مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل، في إطار من النزاهة والشفافية والمساءلة الحكومية."⁽²⁾

وتُعرّف أيضا بأنها: "قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين وبأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية وأمن المعلومات المتداولة في أي وقت ومكان."⁽³⁾

كما يعرفها البعض بأنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية."⁽⁴⁾

كما يرى البعض بأن المقصود بالحكومة الإلكترونية هو: قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين وبين قطاعات الأعمال بسرعة ودقة عالية، وبأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة معتمدة على مبدئين هما:

- **مبدأ تقني:** يتمثل في إعداد المعلومات الكترونيا وتناقلها عبر شبكة الانترنت وضمان دقتها و سريتها.

1- ساسي عبد الرحمان، ديبية عبد الله، المرجع السابق، ص 10.

2- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، د ط، الإسكندرية، مصر 2008، ص 34.

3- القدوة محمود، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2009، ص 17.

4- عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 34.

- مبدأ إجرائي: يتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.

كما تعرف بأنها: "إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفير فرصة إمكانية الوصول إليها من خلال موقع الكتروني".⁽¹⁾

من خلال التعريفات السابقة للحكومة الإلكترونية نستخلص الآتي:

- ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة العامة والمؤسسات الحكومية،
- تعتمد على المعلومات كمورد أساسي لها،
- تعتمد على التقنية الرقمية كونها موجودة في بيئة افتراضية رقمية،
- تقوم على التعاون مع جميع الأطراف.

الفرع الثاني: الفرق بين الحكومة الإلكترونية والحكومة التقليدية.

وضح الكاتبان Ramnarine Devindra و Endeley Rita - Marie Rose في كتابهما أن التطبيقات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال، وما يرتبط بها من بُنى تحتية تقنية إلكترونية وشبكات متخصصة، قد شهدت تبنياً متزايداً من قِبل الحكومات على المستوى العالمي⁽²⁾، ويرى الباحثان أن هذا التحول من النموذج الحكومي التقليدي إلى النموذج الرقمي يُعزى إلى جملة من المزايا التي تتمتع بها الأخيرة.

فمن الناحية الاقتصادية، يُعدُّ الدافع الرئيسي هو تحقيق الرشادة الاقتصادية حيث تُقلل الحكومة الإلكترونية من التكاليف وتُعزز كفاءة تدفق المعلومات.

1- محمود الخالدي محمد، التكنولوجيا الإلكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، 2007، ص70.
2 -Devindra Ramnarine & Rose Marie-Rita Endeley, **Digital Governance and Modern Communication Technologies** , Cambridge University Press, 2023, p 15.

أما على المستوى الإداري، فإن هذا التحول يُفسر بقدرته على تعزيز التعاون والتنسيق بين الوحدات الحكومية المختلفة. وفي الجانب السياسي، فإن الدافع يتمثل في تزايد التوقعات المجتمعية ورغبة الحكومات في محاكاة النماذج الناجحة التي طبقتها دول أخرى. وبالتالي، فإن الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية تُشكلان بالفعل اتجاهاً مستقبلياً حتمياً، مما يُبرز وجود فوارق جوهرية ومحورية بين النموذجين التقليدي والرقمي.⁽¹⁾

في إطار التحليل السابق، يتّجه عددٌ من الباحثين إلى اعتبار "الحكومة الإلكترونية" مجرد نسخة افتراضية مكّمة للحكومة التقليدية، وهو رأيٌ يتسم بالوجهة القانونية والسياسية؛ إذ إن الحكومة الإلكترونية لا تُعتبر بديلاً عن الحكومة التقليدية، بل تُعدُّ آليةً تكميليةً تهدف إلى سدِّ الثغرات الناتجة عن قصور السياسات العامة في الواقع.⁽²⁾

مع ذلك فإن التقييم الفني المحض لهذه الآلية قد يُوحي بأنها مجرد أداة تنفيذية دون أن تتمتع بالخصائص السيادية الكاملة التي تتمتع بها الحكومة التقليدية⁽³⁾، بيد أن التحليل العميق لطبيعة كلّ من النموذجين الإلكتروني والتقليدي يُظهر وجود فروق جوهرية من عدة زوايا، لعلَّ أبرزها:

- الزاوية الوظيفية: حيث تختلف آليات تقديم الخدمات واتخاذ القرار بين النموذجين.
- الزاوية القانونية: من حيث الإلزامية القانونية للقرارات الصادرة عن كلّ منهما.

1- حططاش عبد الحكيم، دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن: دراسة تقييمية لمشروع الجرائر الإلكترونية 2013، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2017-2018، ص29.

2- محمد عبد الهادي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والافتراض، المجلة العربية للقانون والتقنية، العدد4، 2020، ص56.

3- الخالدي سميرة، الحوكمة الرقمية: دراسة تحليلية، دار النهضة، د ط، القاهرة، 2021، ص123.

- الزاوية التقنية: التي تتعلق بمحدودية الأدوات الرقمية مقارنةً بالمرونة البشرية في النموذج التقليدي. (1)

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين الحكومة التقليدية والحكومة الإلكترونية. (2)

أوجه المقارنة	الحكومة التقليدية	الحكومة الإلكترونية
الفلسفة	النهج البيروقراطي	نمج رجال الأعمال
الهدف	حكومة سيادية: - تأكيد هيمنة الدولة على كافة الأنشطة الخدمية والاقتصادية.	- حكومة الكترونية: - مشاركة المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والخدمية.
محور الاهتمام	التركيز على الإجراءات.	التركيز على الأهداف والنتائج.
التكامل	الفصل التام بين المنظمات الحكومية في أداء الأعمال: - التخصص على أساس وظيفي أو جغرافي.	كسر الحواجز التنظيمية لتحقيق التكامل والترابط بين المنظمات الحكومية باستخدام الشبكات الإلكترونية...
نمط الأعمال	أعمال روتينية متكررة تحكمها البيروقراطية.	أعمال ابتكارية متجددة.
تكنولوجيا المعلومات	دورها منفصل عن الإدارة، وينتصر على توفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار.	تضمن تكنولوجيا المعلومات في كافة وظائف الإدارة من التخطيط وتنظيم ورقابة.
التنظيم	هرمي متعدد المستويات.	التنظيمات الشبكية الواسعة.
اتخاذ القرارات	القرارات مركزية من خلال مراكز السلطة بناء على قواعد جاملة.	القرارات تشاركية بين العاملين والإدارة.
المواطن	المواطن سلبي يتلقى الخدمة ولا يشارك بالرأي.	عضو مشارك في الحصول على الخدمة الإلكترونية يمتلك حق تقييم الأداء الحكومي.
سرعة التعاملات	الاستجابة البطيئة في أداء المعاملات الداخلية والخارجية.	الاستجابة الدورية للمعاملات الداخلية والخارجية وفقا الآليات السوق.
الخدمات	تقدم بالطرق التقليدية ومرتبطة بمواعيد العمل المحددة.	خدمات مبتكرة من خلال شبكة الإنترنت ومتاحة في أي وقت

1- عبدالله السعيد، المعوقات التقنية للحكومة الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2023، ص33.

2- إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية: مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص26-27.

الموارد	تعتمد على الأصول المادية الملموسة والوثائق والمستندات الورقية.	تعتمد على رأس المال الفكري للعاملين والوثائق الرقمية.
نطاق العمل	محلي داخل حدود الدولة وسيادتها.	عالمي، خارج الحدود الجغرافية للدولة.
التعامل مع الموردين	إجراءات بطيئة ومعقدة وغياب الثقة في التعامل	التعامل السريع في الوقت المحدد والثقة المتبادلة.

الفرع الثالث: نشأة وتطور الحكومة الإلكترونية.

لا ريب في أن ظهور الحكومة الإلكترونية يأتي كنتاج حتمي للتطورات الجوهرية التي شهدتها النمط الحياتي المعاصر، فالحكومة التقليدية - بحسب التحليل التاريخي - ركزت جهودها الأساسية على إقامة البنى التحتية المادية للمجتمعات، مما أسهم في الانتقال من مرحلة الثورة الزراعية إلى عصر الثورة الصناعية خلال الفترة (1790-1990).⁽¹⁾

في المقابل تتوجه الحكومة الذكية نحو بناء شبكات المعاملات الرقمية، محققةً بذلك نقلة نوعية من عصر الصناعة إلى عصر ثورة الاتصالات منذ عام 1990 وحتى الوقت الراهن.

أولاً: نشأة الحكومة الإلكترونية:

في إطار التطور التقني المتسارع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، برز مفهوم "الحكومة الإلكترونية" كآلية حديثة لتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين عبر الوسائط الرقمية، خصوصاً في مجال الإنترنت وانتشار المعاملات التجارية الإلكترونية عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي أكدت على ضرورة مواصلة تبني هذه التقنيات الحديثة، لما توفره من تحسين في آليات إجراء المعاملات التجارية والتسوق وقد استجابت الحكومات والشركات لهذا التوجه من خلال توظيف تقنيات المعلومات في أنشطتها المختلفة، لاسيما في المجالات

1- عبد الرحمن السيد، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات القانونية، العدد3، 2021 ص57.

الإحصائية والجغرافية المكانية، مما أسهم في تعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة.⁽¹⁾

أما على المستوى الوطني، فقد انخرطت الجزائر في هذا المسار التطوري حيث تضمنت سياساتها العامة برامج طموحة لبناء مجتمع المعلومات، تماشياً مع التوجهات العالمية في هذا المجال. ويتجلى هذا الاهتمام من خلال الخطابات الرسمية للمسؤولين والجهود التنموية التي أعقبت التحول الاقتصادي الذي شهدته البلاد وإعادة هيكلة المؤسسات خلال عقد التسعينيات، ولا سيما في قطاع البريد والمواصلات.⁽²⁾

إن بناء الحكومة الإلكترونية يؤخذ في الحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي سواء في علاقاتها بالجمهور أو علاقة مؤسساتها بعضها ببعض أو علاقاتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية.

بدأت تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم بأساليب وأشكال مختلفة وكانت محصورة في استخدام البرامج الحاسوبية في الإحصاء أو إظهار النتائج المختلفة في موازنات الدول و طريقة توزيعها.

ويعود ظهورها إلى عدة أسباب مختلفة، سياسية كظهور العولمة، وتكنولوجية كظهور شبكة الانترنت وتطوير شبكات عالية في تشفير البيانات وابتكار تقنية الإيماء الإلكتروني، وأسباب اقتصادية كظهور التجارة الإلكترونية.

1- محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص56.

2- علي مراد، الإصلاحات الاقتصادية والتحول الرقمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الرقمي، مجلد 12، العدد 3، الجزائر، 2019، ص 45.

ثانياً: تطور الحكومة الإلكترونية:

يذهب أغلب الفقهاء إلى أن الملامح الأولى للحكومة الإلكترونية بدأت بالظهور فعلياً في منتصف تسعينيات القرن العشرين، مع الإشارة إلى أن البحث العلمي في هذا المجال يعد حديث العهد نسبياً،⁽¹⁾ غير أن النتبع التاريخي الدقيق يكشف أن البذور الأولى لهذا المفهوم تعود إلى منتصف القرن العشرين بالتزامن مع ظهور الحواسيب الآلية⁶.
بناء على ذلك، يمكن القول أن الحكومة الإلكترونية مرت بمراحل متعددة حتى وصلت إلى الوضع الحالي الذي هي عليه:

1. مرحلة الميكنة الإدارية (1950-1980):

برز فيها دخول الحواسيب إلى المجال الإداري، ما ترتب عنها تحسين الكفاءة التشغيلية للإدارات الحكومية.

2. مرحلة الآلية الجزئية (1980-1995):

شهدت تطبيق نظم المعلومات الإدارية وإدخال خدمات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف.

3. مرحلة التحول الرقمي الشامل (1995-حتى الآن):

تمثلت في ظهور شبكة الإنترنت كمنصة رئيسية، تطوير البنى التحتية للأمن السيبراني، وإقرار التشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية.

1- علي محمود، الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية، مجلة القانون والتقنية، مجلد 5، العدد 2، 2020، ص 115.

المطلب الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية.

توجت جهود الدولة الجزائرية بإطلاق مبادرتها الإلكترونية سنة 2008 تحت مسمى "الجزائر الإلكترونية" (2008-2013)، والتي جاءت نتوياً للاستراتيجية الوطنية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي بدأت مع مطلع الألفية الثالثة.⁽¹⁾

الفرع الأول: نبذة عن مشروع الجزائر الإلكترونية.

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الإنترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني.⁽²⁾

وتتمحور خطة عمل المشروع حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013 من بين هذه المحاور:

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات.

1- ساسي عبد الرحمان، دبية عبد الله، المرجع السابق، ص29.

2- ساسي عبد الرحمان، دبية عبد الله، المرجع نفسه، ص30.

- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيايات الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا، تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد، ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني.
- مع أخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.
- آليات التقييم والمتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد وتنفيذ وتحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.
- الموارد المالية، حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة مليار دولار، لذلك لا بد من الاستغلال لكل مصادر التمويل.⁽¹⁾

الفرع الثاني: دوافع وأهداف مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

ظهرت فكرة الحكومة الإلكترونية في الجزائر من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واتجهت جهود الدولة مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة بهدف تحسين والارتقاء بالخدمة المقدمة للمواطن، تأثراً بباقي الدول العربية وفي مقدمتها الإمارات العربية ومصر والأردن وجارتها المغرب، خصوصاً بعد مصادقتها على إعلان الألفية لهيئة الأمم المتحدة الصادر خلال الدورة الـ55 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة خلال الفترة من 6 إلى 8 سبتمبر 2000.⁽²⁾

1- ضريفي الصادق، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي " النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني"، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 26-27 نوفمبر 2018، ص 7-8.

2- <https://docs.un.org/res/55/2>، تالايخ الإطلاع: 2025/05/10، 20:00.

وتتعدد أسباب تبني مشروع الجزائر الإلكترونية على المستوى الوطني، حسب الأهداف المبرجة.

أولاً: الدوافع:

تعددت الدوافع التي وقفت وراء تبني الجزائر لمشروعها الإلكتروني، ويمكن تصنيفها إلى خمسة محاور رئيسية:

1. أسباب سياسية:

- بروز ظاهرة العولمة وضرورة الانخراط فيها.
- توجه الإرادة السياسية نحو الانفتاح على الخارج منذ بداية التسعينيات، خاصة بعد إصدار دستور 1989⁽¹⁾، وتصديق الجزائر على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
- التعددية السياسية وما تبعها من تنافس بين الفاعلين السياسيين لكسب ثقة المواطنين عبر تحسين الخدمات.
- دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الإلكترونية في الدول النامية، ومنها الجزائر.⁽²⁾

2. أسباب إدارية:

- تفشي البيروقراطية الإدارية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية واستياء المواطنين.
- استشراء الفساد الإداري والمالي بأشكاله المختلفة.⁽³⁾

1- دستور 1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 18-89، المؤرخ في 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية عدد 09، المؤرخة في 01 مارس 1989.

2- بن حميدة عبد الحفيظ، الحكومة الإلكترونية وتحدياتها في الجزائر، دار هومة، د ط، الجزائر، 2015، ص 47.

3- زروقي فريدة، الإصلاح الإداري في الجزائر في ظل الحوكمة، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2018، ص 60.

3. أسباب اقتصادية:

- تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق والانفتاح التجاري.
- التبعية للمؤسسات المالية الدولية وما تفرضه من شروط.
- سياسة الخصخصة وما تتطلبه من تواصل اقتصادي متطور.⁽¹⁾

4. أسباب اجتماعية:

- تزايد الضغط الشعبي عبر الاحتجاجات والمطالبات المستمرة لتحسين مستوى الخدمات.

5. أسباب تكنولوجية:

- انتشار الإنترنت وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- انخفاض نسبي في أسعار الأجهزة الرقمية.
- تطور تقنيات التشفير وزيادة الأمن الإلكتروني.
- ابتكار التوقيع الإلكتروني.⁽²⁾

ثانيا: الأهداف:

إن الأهداف الأساسية من مشروع الجزائر الإلكترونية وبالأخص مشروع الحكومة الإلكترونية هي:

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وأن تكون متاحة للجميع وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات.

- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.

1- بن حميدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 47.

2- زروقي فريدة، المرجع السابق، ص 62.

- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحاً لتنمية البلاد.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة كذلك تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالباً تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها. (1)

الفرع الثالث: مراحل مشروع الجزائر الإلكترونية.

شهدت الجزائر تحولاً رقمياً طموحاً عبر "مشروع الجزائر الإلكترونية"، الذي أُطلق لمواكبة الثورة التكنولوجية العالمية وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز الشمول الرقمي. ورغم الإنجازات الكبيرة، واجه المشروع تحديات تنظيمية وبنوية. في عدة مراحل المشروع، مبينا الإنجازات والتشريعات المزامنة لكل حقبة.

أولاً: السياق العام وإطلاق المشروع (2008-2013):

إن الخلفية وراء إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية سنة 2008 يرجع إلى تبني رؤية "الحكومة الإلكترونية" كجزء من سياسة تحديث الإدارة وتحسين جودة الخدمات بالإضافة إلى التأثير بالتجارب الدولية (مثل ماليزيا والإمارات) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). هادفة إلى رقمنة الإدارة العمومية (المرافق، التعليم، الصحة، قطاع العدالة وغيرها....)، مع

1- خطير نعيمة، واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الطموح والتحديات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد الأول، 2017، ص63.

تعزيز البنية التحتية للاتصالات خاصة في المناطق النائية وتشجيع الاقتصاد الرقمي عبر دعم الشركات الناشئة والمقاولاتية.(1)

حيث توجت بعدة إنجازات منها:

- إطلاق بوابات إلكترونية لبعض الوزارات مثل الضرائب والجمارك.
- تطوير شبكة الألياف البصرية لتحسين الإنترنت.
- إصدار أولى تطبيقات الهوية الرقمية.
- ومن أهم القوانين والمراسيم التي واكبت مرحلة التأسيس:
- المرسوم التنفيذي رقم 08-315، إنشاء اللجنة الوطنية للمجتمع المعلوماتي تحت رئاسة الوزير الأول، لتنسيق جهود الرقمنة.(2)
- القانون رقم 09-04، يتعلق بالقواعد العامة للبريد والاتصالات الإلكترونية، ويحدد إطاراً قانونياً لتنظيم قطاع الاتصالات.(3)
- المرسوم التنفيذي رقم 10-236، يحدد شروط إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحكومة الإلكترونية.(APEC) (4)
- من أهم القوانين تأثيراً على المشروع: وضع الأسس القانونية للاتصالات والحكومة الإلكترونية:

-
- 1- وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجزائر الإلكترونية: رؤية ومراحل الإنجاز، منشورات رسمية، الجزائر، 2010.
 - 2- المرسوم التنفيذي رقم 08-315 المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للمجتمع المعلوماتي، الجريدة الرسمية، العدد 60، 2008.
 - 3- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أغسطس 2009، المتعلق بالقواعد العامة للبريد والاتصالات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 49، 2009.
 - 4- المرسوم التنفيذي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، المحدد لكيفيات إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحكومة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 58، 2010.

- القانون رقم 12-12، ينظم التوقيع الإلكتروني والمستندات الرقمية، مما مهد الطريق للمعاملات الإلكترونية الآمنة.⁽¹⁾

ثانياً: التوسع وإعادة الهيكلة (2014-2019):

مع التجربة الفنية لمشروع الجرائر الإلكترونية في بدايته حاولت الجزائر توسيع تجربتها وإعادة استراتيجياتها حيث من أبرز تطوراتها التي شملت:

- تدعيم البنية التحتية بتعميم الإنترنت عالي السرعة (ADSL/4G) وزيادة معدل انتشاره من 20% إلى 50.50%، وإطلاق مشروع "أوراسكوم تيليكوم" و"موبيليس" لتعزيز الشبكات.⁽²⁾

- توسيع بعض الخدمات العامة أبرزها نظام "سيغما" لإدارة الموارد البشرية في القطاع العام ومنصة التسجيل الجامعي الإلكتروني.⁽³⁾

- ولمواجهة الجريمة الإلكترونية تم إنشاء الوكالة الوطنية للأمن المعلوماتي (ANSI) في 2016، أو بما يعرف بالأمن السيبراني.⁽⁴⁾

1- القانون رقم 12-12 المؤرخ في 18 يوليو 2012، المحدد لشروط التوقيع الإلكتروني والمعاملات الرقمية، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2012.

2- وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تقرير حول تطوير البنية التحتية الرقمية في الجزائر، منشورات رسمية، الجزائر، 2019.

3- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل الرسمي للخدمات الجامعية الإلكترونية، الجزائر، 2020.

4- المرسوم التنفيذي رقم 16-115 المؤرخ في 3 أبريل 2016، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن المعلوماتي، الجريدة البرسمية، العدد 21، 2016.

أهم القوانين والمراسيم:

- المرسوم التنفيذي رقم 14-99، يحدد المعايير الفنية للأمن السيبراني ويؤسس لإطار حماية البنية التحتية الرقمية.(1)
- القانون رقم 16-04، إنشاء الوكالة الوطنية للأمن المعلومات (ANSI) ، المسؤولة عن أمن المعلومات والشبكات.(2)
- القانون رقم 18-07، يتعلق بحماية البيانات الشخصية، مستوحى من اللائحة الأوروبية (GDPR).(3)
- من أهم القوانين تأثيرا في هذه المرحلة على المشروع تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات، مما عزز ثقة المواطن في الخدمات الرقمية.
- المرسوم التنفيذي رقم 19-199، ينظم التجارة الإلكترونية ويحدد التزامات البائعين عبر الإنترنت.(4)

ثالثا: المرحلة الأخيرة: التسريع والطموحات (2020-2025):

- إن الظروف وتدايعات جائحة كورونا كوفيد-19 ما زاد في وتيرة تطور وتسريع في تقدم مشروع الجرائز الإلكترونية والتي مست كل من:
- تسريع الرقمنة مثل التعليم عن بُعد عبر منصة "مدرستي".

1- المرسوم التنفيذي رقم 14-99 المؤرخ في 12 أبريل 2014، المتعلق بالمعايير الفنية للأمن السيبراني، الجريدة الرسمية، العدد 26، 2014.

2- القانون رقم 16-04 المؤرخ في 8 فبراير 2016، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن المعلوماتي، الجريدة الرسمية، العدد 7، 2016.

3- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 5 يونيو 2018، المتعلق بحماية البيانات الشخصية، الجريدة الرسمية، العدد 26، 2018.

4- المرسوم التنفيذي رقم 19-199 المؤرخ في 10 يوليو 2019، المتعلق بتنظيم التجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 29، 2019.

- تطوير خدمات الدفع الإلكتروني بطاقة "إيداع" و"سداد".

في عام 2023، شهدت الجزائر تسارعًا كبيرًا في مسار الرقمنة، وضماناتها الرئيسية لبناء الجزائر الجديدة كآلية أساسية لضمان النزاهة والشفافية وتحقيق الحوكمة الإلكترونية والسيادة الرقمية. أعلن الرئيس عبد المجيد تبون خلال خطاب للأمة أن الدولة تعمل بجدية على تسريع مسار الرقمنة، وأكد أن نهاية النصف الأول من عام 2024 ستشهد الانتهاء من مشروع الرقمنة، بهدف الحصول على بيانات دقيقة لتحقيق التنمية بأسس علمية، من أبرز المشاريع المحورية:

- مدينة سيدي عبد الله للتكنولوجيات: كمركز للابتكار والذكاء الاصطناعي.

- الحكومة الإلكترونية المتكاملة: ربط جميع الولايات عبر منصة موحدة.

- 5G: تجارب التشغيل مع شركات مثل "هواوي" سنة 2023.

أهم القوانين والمراسيم:

- القانون رقم 06-20، يعدل ويتمم القانون 18-04 الخاص بالمعاملات الإلكترونية،

ليشمل الدفع الإلكتروني والعقود الرقمية.⁽¹⁾

- المرسوم التنفيذي رقم 21-21، يحدد إجراءات التحول الرقمي في الإدارات العمومية، مع

فرض رقمنة 50% من الخدمات بحلول 2024.⁽²⁾

من القوانين الأكثر تأثيرًا في هذه المرحلة بتسريع الرقمنة الإدارية ودمج التقنيات الحديثة

الذكاء الاصطناعي، الدرون.

1- القانون رقم 06-20، المتعلق بتعديل القانون 18-04 الخاص بالمعاملات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 20، 2020.

2- المرسوم التنفيذي رقم 21-21، المتعلق بإجراءات التحول الرقمي في الإدارات العمومية، الجريدة الرسمية العدد 21، 2021.

- القانون رقم 15-22، ينظم استخدام الطائرات بدون طيار (الدرون) والذكاء الاصطناعي، في إطار التوجه نحو التكنولوجيا المتقدمة.(1)
- المرسوم رقم 187-23، يطلق الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2030، مع تخصيص ميزانية للبحث والتطوير.(2)

1- القانون رقم 15-22، المتعلق بتنظيم استخدام الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي، الجريدة الرسمية، العدد 22، 2022.

2- المرسوم رقم 187-23، المتعلق بالإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2030، الجريدة الرسمية، العدد 23، 2023.

المبحث الثاني: قطاع العدالة بين الإدارة التقليدية والجاهزية الإلكترونية

شهد قطاع العدالة في الجزائر تحولات جوهرية منذ الاستقلال، تميزت بتحديات وصعوبات متعددة ناتجة عن تأثير النظام السياسي، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى المتغيرات الدولية. وقد انعكست هذه العوامل على مسار تطور النظام القضائي الجزائري، مما حال دون ارتقائه إلى مستوى السلطة القضائية المستقلة، على الرغم من الإصلاحات الشكلية التي طبقت، ومع التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال وكباقي الدول وجب على الدولة الجزائرية الدخول بقطاع العدالة في عصر الرقمنة لوجود بؤادر التحول لا بأس بها. (1)

سنتناول في هذا المبحث واقع قطاع العدالة في ظل الإدارة التقليدية في مطلبه الأول، ثم التحدث عن جاهزية القطاع للولوج إلى علم الرقمنة في مطلبه الثاني.

المطلب الأول: واقع قطاع العدالة في ظل الإدارة التقليدية

بالرغم من تكريس كل من الدستور (2)63 و76(3) لمجموعة من الحقوق، إلا أن تجاوز الواقع للإطار السياسي والتشريعي السائد آنذاك، وبصدور دستور 89 تجسدت فكرة استقلال القضاء عن طريق سمو القضاء من وصفه بالوظيفة إلى سلطة قضائية مستقلة،

1- غلاب وسيلة، الإدارة الإلكترونية وأثرها على أداء العمل الإداري في قطاع العدالة، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص

إعلام آلي وإنترنت، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021-2022، ص40.

2- دستور 1963، الجريدة الرسمية عدد64، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963.

3- دستور 1976، الجريدة الرسمية عدد94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.

تسهر على حماية الحقوق الفردية والجماعية، وعلى تحقيق العدل بين الناس وأداء الخدمات القضائية والإدارية للمواطن بوجه عام.⁽¹⁾

الفرع الأول: الخدمة العمومية التقليدية في قطاع العدالة

تعدّ الخدمة العمومية في قطاع العدالة إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة لتحقيق العدالة وضمان سيادة القانون. وفي سياقها التقليدي، كانت هذه الخدمة تعتمد على وسائل وآليات كلاسيكية تُبرز طبيعة العمل القضائي والإداري في تلك الفترة.

وتميزت الخدمة العمومية التقليدية في قطاع العدالة ببطء الإجراءات وتعقيدها نظراً للاعتماد الكبير على الوثائق الورقية والمعاملات اليدوية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الإدارية على القائمين على مرفق العدالة، مما أثر على جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.⁽²⁾

حيث كانت بيئة العمل الإداري التقليدية تتسم بالبيروقراطية المفرطة، حيث فرضت الأنماط التقليدية للعمل تحديات كبيرة أمام تحقيق الفعالية والشفافية في أداء المهام القضائية والإدارية. وأسفر ذلك عن تراكم القضايا، وتأخر الفصل فيها، مما قوض ثقة المتقاضين في العدالة.

يُظهر الواقع أن الخدمة العمومية التقليدية في قطاع العدالة كانت تواجه عوائق جوهرية حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة من العدالة، وهو ما استدعى ضرورة التفكير في إصلاحات جذرية تهدف إلى عصرنة القطاع وتطويره بما يتماشى مع متطلبات العصر.⁽³⁾

1- غلاب وسيلة، المرجع نفسه، ص 40.

2- السالم فاطمة، الشفافية في النظم القضائية التحديات والحلول، مجلة الحقوق، العدد 9، 2022، ص 56.

3- تقرير البنك الدولي، كفاءة النظم القضائية في الدول النامية، واشنطن، 2021، ص 34.

الفرع الثاني: السير التقليدي للعمل القضائي

إن العمل القضائي في صيغته التقليدية يعتمد على أساليب إدارية وقضائية قائمة على الإجراءات الورقية والأنماط التقليدية في التسيير:

- الاعتماد على الوثائق الورقية: يتم تسجيل الدعاوى والمرافعات والأحكام بشكل يدوي، مما أدى إلى بطء في سير العمليات القضائية والفصل فيها.
- غياب التخصص التكنولوجي: حيث اقتصرت إدارة الملفات القضائية على الطرق اليدوية، دون أي أدوات تقنية تساعد على تسريع الإجراءات أو تنظيمها.
- التكرار والازدواجية في الإجراءات: نظراً لغياب النظم الرقمية التي تتيح التتبع الآني للملفات القضائية، ما أسفر عن ضياع الوقت وزيادة الأعباء الإدارية.
- ضعف التنسيق بين الجهات القضائية: بسبب غياب نظم معلومات مشتركة تربط بين المحاكم والنيابات والإدارات القضائية الأخرى.
- ارتفاع نسبة الأخطاء البشرية: مع الاعتماد الكلي على الإجراءات اليدوية، مما أثر على دقة الأحكام وسلامة الوثائق.⁽¹⁾

كل هذا أثر على علاقة المتقاضين بمرفق العدالة، إذ تسببت التأخيرات المتكررة في الشعور بعدم الإنصاف، خاصةً في القضايا التي تتطلب سرعة الفصل من جهة، وزيادة التكاليف الإدارية من جهة أخرى نتيجة للجهود الكبيرة المبذولة في إدارة الوثائق وحفظها بشكل تقليدي، مما أثقل كاهل الميزانية العامة.

1- السالم فاطمة، المرجع السابق، ص 56.

المطلب الثاني: الجاهزية الإلكترونية لقطاع العدالة

تقتضي عملية عصرنة العدالة جملة من المتطلبات الضرورية والتي لا يقوم الأمر إلا بتوافرها؛ وذلك لضمان الولوج والانتقال بسلاسة وأمان إلى عالم الرقمنة وتشمل متطلبات سياسية من خلال إرادة سياسية صادقة وهادفة وداعمة للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية، متطلبات إدارية تتمثل في وضع إستراتيجية مستقلة تهدف إلى إصلاح إداري شامل، ومتطلبات تشريعية وذلك بسن أحكام قانونية ناظمة لمرحلة التحويل نحو إدارة الكترونية ناجحة. بالإضافة إلى متطلبات فنية تفيده ضرورة توفر منظومة من الأجهزة والبيانات والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات، إضافة إلى إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال لضمان توفير بيانات نوعية وموثقة وكاملة بشكل يتماشى مع أهداف القطاع، ومتطلبات بشرية يستلزم الأمر توفر كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على استخدام البيانات وتحليلها والخروج بقرارات مناسبة.⁽¹⁾

الفرع الأول: في المجال التشريعي.

تم بهذا الصدد العمل على إصدار ترسانة من النصوص القانونية.

أولاً: إصدار مراسيم:

لقد كانت أولى خطوات إدخال إصلاحات على قاع العدالة في المجال القانوني من خلال إصدار المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19/10/1999 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة.⁽²⁾

1- قيش مختار، جيلالي بن عبو، رحلة التحويل الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية، مجلة المعيار، مجلد 26، عدد 07، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2022، ص 300.
2- المرسوم الرئاسي رقم 99-234. المؤرخ في 19/10/1999، المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة. الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 20/10/1999، ص 04.

أعقب هذا المرسوم الرئاسي بعدة مراسيم تنفيذية نذكر منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 02-410 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل.⁽¹⁾
- والرسوم التنفيذية رقم 02-411 المتعلق بإنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته،⁽²⁾ ليأتي بعد ذلك المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل،⁽³⁾ الملاحظ من خلال هذه المراسيم أنها تهدف إلى إنشاء مديريات ولجان متخصصة بوزارة العدل في سبيل تطويرها وعصرنتها.

ثانيا: القوانين:

- تم صدور عدة قوانين متعلقة بمجال استغلال تكنولوجيا المعلومات في سبيل عصرنة قطاع العدالة نذكر منها:
- القانون رقم 09-04 المتعلق بقواعد الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.⁽⁴⁾
 - القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة،⁽⁵⁾ مما فتح المجال أمام استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال القضاء، لهدف إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات القضائية في وقت وجيز ومعالجة المعطيات الشخصية إلكترونيا.

1- المرسوم التنفيذي رقم 02-410 المؤرخ في 26/11/2002، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 04/12/2002، ص 05.

2- المرسوم التنفيذي رقم 02-411 المؤرخ في 26/11/2002، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 04/12/2002، ص 14.

3- المرسوم التنفيذي رقم 04-333 المؤرخ في 24/10/2004، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة بتاريخ 24/10/2004، ص 07.

4- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05/04/2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 16/08/2009، ص 05.

5- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01/02/2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 10/02/2015.

- القانون رقم 04-15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين⁽¹⁾.
- القانون رقم 03-17 المعدل والمتمم للأمر رقم 20-70 والمتعلق بالحالة المدنية،⁽²⁾ بتمكين وكلاء الجمهورية لدى جميع المحاكم للقيام بالتصحيح الإداري في مجال عقود الحالة المدنية واستعمال الوسائل التكنولوجية.
- القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،⁽³⁾ والذي جاء داعما للقانون 03-15 سالف الذكر خاصة فيما يتعلق بالأمن القانوني المرتبط بالمعلومات.

الفرع الثاني: في المجال التنظيمي.

قامت وزارة العدل في المجال التنظيمي الهادف إلى عصرنة قطاع العدالة باستحداث هيئة تتكفل بمسألة عصرنة القطاع وهي المديرية العامة لعصرنة العدالة والتي تتكون من مديرتين رئيسيتين مديرة الاستشراق والتنظيم مكونة من مديرتين فرعيتين ومديرية الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال مكونة من ثلاث مديريات فرعية مديرة فرعية لأنظمة الإعلام الآلي، وأخرى لتطبيقات الإعلام الآلي والثالثة المديرية الفرعية لأمن الأنظمة المعلوماتية.⁽⁴⁾

1- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01/02/2015، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 10/02/2015، ص 06.

2- القانون رقم 03-17 المعدل والمتمم للأمر رقم 20-70 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 11/01/0917.

3- القانون 07-18، المصدر السابق، ص 11.

4 - <https://www.mjustice.dz/ar/dgmi>, 12/05/2025, 22:27.

ولقد حققت المديرية العامة لعصرنة العدالة جملة من النتائج حيث أخذت على عاتقها عصرنة النظام القضائي من حيث التنظيم وتسييره الداخلي وعلاقاته بالمحيط الوطني والدولي، وهي في سبيل ذلك أنيطت هذه المديرية العامة بما يلي :

- اقتراح الأعمال والوسائل لترقية وعصرنة العدالة ومتابعة انجاز ذلك.
- ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.
- ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. (1)

الفرع الثالث: في المجال التقني.

لاشك أن إدخال التكنولوجيات الحديثة واستعمالها في قطاع العدالة يتم بمراعاة خصوصية بعض المعطيات والمعلومات التي يضطلع مرفق العدالة بحفظها أو تسليمها أو إصدارها وهو الأمر الذي المتحقق بواسطة الوسائل التقنية الحديثة الكفيلة بأمن المعلومات من خلال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة، وتتمثل في الشبكة القطاعية لوزارة العدل وأرضية خدمات الانترنت وفيما يلي توضيح ذلك :

أولاً: الشبكة القطاعية لوزارة العدل:

وهي تلك الشبكة التي شرع العمل بها سنة 2006 كقاعدة تحتية قابلة للمتسع في التطبيقات المعلوماتية المتميزة بالنوعية والإتقان إلى جانب الضمانات الضرورية للأمن المعلوماتي تتشكل الشبكة القطاعية من شبكات داخلية على مستوى المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا، إضافة إلى المؤسسات العقابية وربطها ببعضها البعض وهي على درجة على من التحكم الجيد والسرعة في إدخال واسترجاع المعلومات كما تعد هذه الشبكة قاعدة لنشر وتسيير التطبيقات المعلوماتية ومنها برنامج تسيير الملف القضائي

1- بوضياف اسمهان، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02 جامعة عمار تليجي الاغواط، 2022، ص 272.

وتسيير شريحة المحبوسين، ونظام الأوامر بالقبض ونظام الأرشيف القضائي وقد حققت الشبكة القطاعية التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع خدمة للمواطن لحصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي والاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة.

ثانيا: انجاز أرضية خدمات الانترنت:

منذ سنة 2003 تم تدعيم قطاع العدالة بتمويل ذي نوعية رفيعة لاستخدام الانترنت، وهو ما يسمح لكل المواطنين بالوصول إلى المعلومة كما يحقق أهداف الإدارة والهيئات القضائية والمؤسسات ذات الصلة ولذلك تم استحداث موقع الكتروني الوزارة العدل يسهر على تقديم معلومات قانونية عامة، كما يتضمن معلومات حول تنظيم القطاع وبرامجه ونشاطاته وتسمح بتقديم كل الخدمات في مجال العدالة وتطبيق القانون.

ثالثا: إنشاء بوابة القانون الجزائري:

تتضمن هذه البوابة معلومات شاملة حول القانون الجزائري، إذ تضع بين يدي المختصين كل الوثائق المتعلقة بالتشريع والاجتهادات القضائية والمعاهدات الدولية.⁽¹⁾

1- بوضياف اسمهان، المرجع السابق، ص 273.

خلاصة الفصل:

يمثل مشروع الجزائر الإلكترونية نقلة نوعية في مسار تحديث الإدارة الحكومية عبر تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات. يرتكز هذا المشروع على مفهوم "الحكومة الإلكترونية" الذي ظهر عالمياً في تسعينيات القرن العشرين كآلية لدمج التقنية الرقمية مع الوظائف الحكومية، مما يعزز الشفافية والكفاءة. في الجانب المفاهيمي، تعددت تعريفات الحكومة الإلكترونية بين التركيز على تقديم الخدمات الرقمية، وإعادة هندسة الإجراءات البيروقراطية، أو ضمان أمن المعلومات. كما تميزت عن النموذج التقليدي بخصائص مثل اللامركزية السرعة، والاعتماد على الموارد الرقمية.

أما مشروع الجزائر الإلكترونية، الذي أُطلق عام 2008، فقد مر بثلاث مراحل رئيسية: التأسيس (2008-2013) عبر بناء البنية التحتية، ثم التوسع (2014-2019) بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن المعلوماتي، وأخيراً مرحلة التسريع (2020-2025) التي شملت منصات التعليم عن بعد والدفع الإلكتروني. وفي قطاع العدالة واجهت الإدارة التقليدية تحديات مثل البيروقراطية وبطء الإجراءات الورقية. لكن الجهود الحديثة ركزت على العصرنة عبر تشريعات كقانون عصرنة العدالة (15-03)، ومراسيم تنفيذية (مثل 99-234 و 02-410)، وإنشاء المديرية العامة لعصرنة العدالة، وتطوير البنية التقنية كالشبكة القطاعية وبوابة القانون الجزائري.

ختاماً، يبرز المشروع التزام الجزائر بمواكبة التحول الرقمي العالمي، رغم التحديات، لبناء إدارة عدلية أكثر كفاءة وشفافية.

الفصل الثاني

آليات إرساء دعائم مشروع الجزائر

الإلكترونية في قطاع العدالة

حققت العدالة الجزائرية تقدماً كبيراً بفضل السياسة الهادفة إلى تطوير هذا القطاع والنهوض به، خصوصاً في ظل التطورات التقنية المتسارعة والمتنوعة عالمياً فقد تم توظيف تكنولوجيايات الإعلام والاتصال والتحول الرقمي لتحقيق عدالة عصرية تتماشى مع المعايير الدولية.

بهذا الصدد تم تنفيذ العديد من المشاريع؛ لتسهيل الوصول إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، وتحسين الإجراءات القضائية، وترقية أساليب التسيير القضائي والإداري، إضافة إلى توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بُعد لصالح المواطنين والمتقاضين ومساعدتي العدالة، يأتي ذلك انسجاماً مع القوانين والمراسيم الصادرة في ظل مشروع الجزائر الإلكترونية وفي إطار تحديث قطاع العدالة، وقد تم العمل على إنجازها وتطبيقها فعلياً.⁽¹⁾

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف هذه الإنجازات والتطبيقات، وذلك في مبحثين، نستعرض في المبحث الأول آليات عصرنة الخدمة العمومية في مرفق العدالة أما المبحث الثاني فنستعرض فيه آليات عصرنة العمل القضائي.

المبحث الأول: آليات عصرنة الخدمة العمومية في مرفق العدالة.

شهد العصر الراهن تحولات جذرية في مفاهيم تقديم الخدمات العمومية، لا سيما في المجال القضائي، حيث أصبحت معايير الكفاءة والشفافية وسرعة الإنجاز تمثل أولوية إستراتيجية في سياسات عصرنة العدالة، وفي هذا السياق برزت تطبيقات تحسين الخدمة العمومية في قطاع العدالة كأداة محورية لتعزيز الثقة في المؤسسات القضائية وبين المواطن وضمن حقه في الوصول إلى العدالة بشكل يواكب التطورات التكنولوجية والمتطلبات المجتمعية المعاصرة.

1- طلحة وداد، قدور نبيلة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مذكرة ماستر حقوق، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021-2022، ص 27.

لقد اتخذت العديد من الأنظمة القانونية خطوات عملية لرقمنة الإجراءات القضائية، وذلك عبر إدارة الملفات إلكترونياً، وآليات التبليغ الرقمي، مما أسهم في تجاوز العقبات الزمنية والمكانية التي كانت تشكل عائقاً أمام تحقيق العدالة. كما أن هذه التطبيقات تستند إلى مرتكزات قانونية واضحة، سواء على المستوى الدستوري (كضمانات المحاكمة العادلة) أو على مستوى التشريعات الفرعية (كالقوانين المنظمة للعدالة الإلكترونية).

غير أن هذا التحول الرقمي لا يخلو من إشكاليات، تتعلق بالخصوصية الأمنية للمعطيات، والفجوة الرقمية بين فئات المجتمع، وضرورة تكوين القضاة والموظفين على هذه التقنيات الحديثة، ومن هنا تبرز أهمية دراسة هذه التطبيقات في إطار موازنة بين متطلبات الحداثة وضرورات حماية المبادئ الأساسية للعدالة.⁽¹⁾

وفي هذا الإطار سنتناول الحديث عن بعض المبادرات والجهود المبذولة في هذا الشأن بالتطرق إلى: التكفل بانشغالات وشكاوي الأشخاص الطبيعية والمعنوية في المطلب الأول، وفحص واستخراج الوثائق عبر الإنترنت في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التكفل بانشغالات وشكاوي الأشخاص الطبيعية والمعنوية.

تزداد حاجة المواطن إلى سهولة و ليونة أكثر في تعامله مع الإدارات، ولذلك تم استحداث وسائل تقرب الخدمة العمومية في قطاع العدالة سواء أشخاص طبيعية شركات أو حتى جمعيات، كجزء من تحديث العدالة لتحقيق أهداف عصرنة العدالة باستحداث مركز للنداء وأرضية للنيابة بالإضافة إلى موقع وزارة العدل.⁽²⁾

1- بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999 - 2017)، المجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2019، ص 209.

2- غلاب وسيلة، المرجع السابق، ص 62.

الفرع الأول: استحداث مركز للنداء وأرضية للنيابة (e-nyaba).

مرافقة لمسعى تحسين الخدمة العمومية لمرفق العدالة، تدعم قطاع العدالة بمركز للنداء وأرضية للنيابة؛ من أجل إعطاء أحسن صورة للخدمة العمومية.

أولاً: مركز النداء:

في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية، أطلقت وزارة العدل الجزائرية مركز النداء الإلكتروني كأحد أدوات التحول الرقمي، باستحداث مركز وطني على مستوى وزارة العدل ومراكز على مستوى المحاكم، ومراكز على مستوى المجالس القضائية النموذجية يستخدم تقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت IP وذلك من خلال استخدام شبكة الانترنت الخاصة بوزارة العدل، هذا ويسمح المركز بتقديم العديد من الخدمات لمختلف الجهات القضائية والإدارات العمومية وكذا المواطنين عبر الاتصال بالرقم 1078.(1)

يهدف هذا المركز إلى تبسيط الإجراءات وتحسين التواصل بين المواطن والمؤسسات القضائية. يُعتبر هذا المركز نافذة لتقديم الخدمات القانونية عن بُعد، مما ينسجم مع التوجهات العالمية لتعزيز الشفافية والكفاءة في قطاع العدالة.(2)

ويقوم فريق متخصص من موظفي العدل وفنيين مختصين في تكنولوجيا المعلومات باستقبال استفسارات المواطنين عبر منصة إلكترونية أو رقم هاتف موحد وتوجيه المستخدمين إلى الإجراءات القانونية الصحيحة (مثال: كيفية رفع دعوى إلكترونياً)، بالإضافة إلى تقديم معلومات عن مواعيد الجلسات أو حالة الملفات القضائي.

وقد ساهم المركز في:

- تقليل الزيارات الميدانية للمحاكم، مما يخفف الازدحام أثناء الزيارات العادية
- تسريع الإجراءات، خاصة في القضايا البسيطة مثل شكاوى الأحوال الشخصية.

1- طلحة وداد، قدور نبيلة، المرجع السابق، ص38.

2- بواشري أمينة، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص226.

- تعزيز الثقة في النظام القضائي عبر الشفافية في الإجابة على الاستفسارات.

ثانيا: أرضية النيابة (e-nyaba):

رغبة في تقريب العدالة من المواطن وضمان استمرارية الخدمة العمومية في كل الظروف تم إنشاء هذه التقنية، وهي نظام قضائي معلوماتي يتيح للشخص طبيعي كان أو معنوي أو لوكيله إيداع شكوى أو طلب أو عارضة على مستوى مصالح وكيل الجمهورية أو النائب العام عبر موقع إلكتروني كما يمكن الرد إلكترونيا (1).

يحقق هذا النظام فوائد كثيرة لما فيه من اختصار للوقت والجهد والمال ولا سيما بالنسبة لأفراد الجالية الوطنية بالمهجر أو أثناء الظروف الاستثنائية دون الحضور الجسدي بإتباع جملة من الخطوات تبدأ بالولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية المتاحة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل وبعدها يتم النقر على خانة تسجيل شكوى أو عارضة لتفتح النافذة المخصصة لملء الاستمارة.

تُسجل الشكوى أو العارضة عن بعد بإدخال كل البيانات المطلوبة، وبعدها يتم ضغط الزر التالي ثم OK ليتم بعدها تأكيد إرسال الرمز عبر الهاتف النقال أو الإيميل وفور تلقيه رمز التأكيد يمكنه إدراج البيانات المتعلقة بالشكوى وبعد هذه العملية يتم الحصول على وصل التسجيل الذي يمكنه من الدخول إلى الموقع والاطلاع وتتبع مآل قضيته، أو المتابعة عبر رسائل نصية قصيرة SMS أو عبر البريد الإلكتروني (2) بعدها يتم تحويل الشكوى الإلكترونية إلى وكيل الجمهورية لدراستها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها ثم يتم تبليغ المعني بمآلها وكذا الإجراءات المتخذة بشأنها عبر البريد الإلكتروني أو الرسالة النصية SMS ولقد فعلت أثناء جائحة كوفيد19.

1- مزيتي فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيبليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 4، 31 ديسمبر 2019، ص 20.
2- <https://www.mjustice.dz/ar>، تاريخ الإطلاع: 2025-05-02، 20:01.

الفرع الثاني: استحداث فضاءات بموقع وزارة العدل.

بناء على توصيات النخبة الوطنية لإصلاح العدالة وفي إطار البرنامج الإستعجالي وتوافقا مع الأهداف التي حددها البرنامج المعد لعصرنة العدالة، تم إنشاء موقع رسمي لوزارة العدل www.mjjustice.dz شهر نوفمبر 2003 وكان يصدر باللغة الفرنسية.

على مستوى هذا الموقع تم فتح موقع خاص contact@mjjustice.dz للإجابة عن أسئلة المواطنين، وتتكفل خلية معالجة شكاوي المواطنين باستقبال الاقتراحات والشكاوي والرد على الانشغالات أو توجيهها للهيئات المختصة في وقت قياسي على العنواين الإلكترونية:

infocasier@mjjustice.dz: للإجابة عن أسئلة المواطنين بخصوص خدمة طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية رقم 3 عبر الانترنت.

infonasionalite@mjjustice.dz: للإجابة عن أسئلة المواطنين بخصوص خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية عبر الانترنت. (1)

بالإضافة إلى الخدمات التي يمدّها القطاع لفائدة المواطنين، يحتوي الموقع ذاته أيضا على معلومات قانونية عامة من خلال منتدى الحوار، والعديد من المواقع الخاصة بمختلف الجهات القضائية والمصالح التابعة لوزارة العدل. (2)

فمن خلال ما سبق يمكن القول أن هذا الموقع الإلكتروني بمثابة مكسب حقيقي لوزارة العدل حيث يساهم بقدر كبير في فعالية وشفافية الأنشطة التي تمارسها الوزارة الوصية على مرفق القضاء ويساهم في تقريب العدالة من المواطن، وذلك من خلال استقبال الإدارة

1- مزيتي فاتح، المرجع السابق، ص 20.

2- زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي، النيابة العامة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2021، ص 296.

المركزية لوزارة العدل لمختلف الشكاوي ورفع الانشغالات وتقديم الخدمات عن بعد والإعلام عن كل مستجد يتعلق بالشأن القضائي والقانوني.

المطلب الثاني: فحص واستخراج الوثائق عبر الإنترنت.

في إطار مساعي الجزائر لتحقيق العدالة الرقمية، أصبح استخراج الوثائق القضائية عبر الإنترنت أحد أبرز مظاهر عصرنة القطاع، هذا التحول ليس مجرد نقلة تقنية، بل ثورة في مفهوم الخدمة العمومية، حيث توفر المنصات الإلكترونية وصولاً آمناً وسريعاً للمستندات القانونية، مما يقلص الزمن والجهد والكلفة.⁽¹⁾

تمثل تقنية فحص واستخراج الوثائق القضائية عبر الإنترنت أحد أهم تجليات عصرنة المنظومة العدلية، حيث تجسد التقاء الإطار القانوني بالتطور التكنولوجي. وتتبع أهمية هذه الآلية من كونها نظام إلكتروني متكامل يسمح التحقق الآلي من صحة الوثائق إصدار شهادات ومستندات قضائية معتمدة بالإضافة إلى أرشفة إلكترونية آمنة.

سنتناول في هذا المطلب آلية التصحيح والتصديق والتوقيع الإلكتروني في فرعه الأول وآلية استخراج صحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية إلكترونياً.

الفرع الأول: اعتماد آلية التصحيح والتصديق والتوقيع الإلكتروني.

تعتبر الثقة والسرعة في التعامل من أهم ما يميز المعاملات التجارية عموماً والإلكترونية خصوصاً، ولما كان التعاقد والتوقيع يتمان بصورة إلكترونية في هذه الأخيرة وجب استحداث سلطة محايدة تسند إليها مهمة تأمين هذه المعاملات، وتقوم بالتحقق من

1- <https://www.mjustice.dz/ar>، تاريخ الإطلاع: 2025-05-02، 20:45.

هوية المتعاملين الذي يجهل بعضهم البعض في أغلب الأحيان وصحة بياناتهم، ولتحقيق هذه الغاية وجدت سلطة التصديق الإلكتروني.⁽¹⁾

أدى تطبيق التوقيع الإلكتروني إلى إحداث تغيير كبير في تقديم الخدمة العمومية، حيث تطمح الجزائر من خلال تطبيق هذا المشروع إلى الوصول لخدمة عمومية أفضل وبأساليب إلكترونية حديثة، تلبي بها حاجات المواطن بأسرع وقت وأقل تكلفة.⁽²⁾ وسندرس في هذا الفرع معنى التصحيح والتصديق الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني في قطاع العدالة.

أولاً: آلية التصحيح الإلكتروني:

توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الإنترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثلات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.⁽³⁾ حيث قامت وزارة العدل بوضع هذه الخدمة حيز التنفيذ بتاريخ 22 جوان 2016، وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج وتهدف هذه الخدمة بتقريب الإدارة من المواطن والتخفيف من أعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية إلى داخل الوطن ومعالجة طلبات التصحيح في مدة زمنية قياسية.

وعليه فإن هذه الخدمة وبالإضافة إلى ضمان الدقة وسرية المعلومات فهي خدمة لها أهداف وفوائد كثيرة حيث يستطيع المواطن سواء داخل الوطني أو خارجه من تصحيح الأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية في وقت قياسي ودون التنقل إلى مكان ميلاده

1- تبوب فاطمة الزهرة، التوقيع والتصديق الإلكتروني في ظل القانون 15-04، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، 2019، ص 320.

2- تبوب فاطمة الزهرة، المرجع نفسه، ص 312.

3- <https://www.mjustice.dz/ar>, 02-05-2025, 23 :31.

مقارنة مع الإجراءات المعمول بها سابقا، كما توفر الجهد والمال الناتجة عن التنقل من مكان لآخر خاصة للجالية الجزائرية بالخارج.

إن سجلات الحالة المدنية هي السجلات التي أوجب قانون الحالة المدنية الصادر بموجب الأمر رقم 70-20 بتاريخ 19 فبراير 1970 المعدل والمتمم،⁽¹⁾ أن توجد في كل بلدية من بلديات الوطن ثلاثة أنواع منها ، سجل الولادات، وسجل الزواج، وسجل الوفيات، والتي يجب أن تعد على نسختين أصليتين لكل نوع، لتثبت وتسجل فيها جميع وثائق الحالة المدنية المتعلقة بولادة وزواج ووفاة كل شخص وقعت ولادته أو وفاته أو زواجه داخل الإطار الإداري أو الإقليمي لأية بلدية، وتفيد وتدون بها جميع التعديلات التي يمكن أن تدخل أو تطرأ على أي وثيقة من هذه الوثائق خلال الفترة أو المرحلة الممتدة من ولادة الإنسان إلى وفاته.

وتنص المادة 49 من قانون الحالة المدنية المعدلة بموجب القانون رقم 17-03 المؤرخ في 10 يناير 2017 على أنه: "يجوز القيام بتصحيح عقود الحالة المدنية أو المقررات القضائية المتعلقة بها، بدون نفقة، بموجب أمر يصدره رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني، بناء على عريضة من وكيل الجمهورية"⁽²⁾

ثانيا: آلية التصديق الإلكتروني:

في إطار مساعي الجزائر لتحديث القطاع القضائي، يبرز التصديق الإلكتروني كأحد أهم ركائز التحول الرقمي، حيث يشكل نقلة نوعية في تحسين جودة الخدمات العمومية العدلية. تمثل هذه الآلية حلقة وصل حيوية بين الأطراف القضائية (قضاة، محامون، مواطنون) وتساهم في تبسيط الإجراءات وضمان الشفافية.

1- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير 1970، المتعلق بالحالة المدنية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 21، بتاريخ 27 فبراير 1970.

2- المادة 49 من القانون رقم 17-03، المصدر السابق.

وباعتبار أن موقف المشرع الجزائري كان صريحا فيما يتعلق باستعمال هذه التقنيات الحديثة من خلال تبنيه لقانون يعترف بحجية التوقيع والتصديق الإلكتروني وتنظيمه لأهم الأحكام المتعلقة بعملية التصديق الإلكتروني والتي أصبحت أهم أداة في مجال إثبات التعاملات الإلكترونية بشكل عام، فإن هذا الأخير قد وضع موقفه أيضا من إدراج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مرفق القضاء من جهة، ومدى دور التصديق الإلكتروني في حماية المعاملات التي تتم على مستواه وذلك بموجب القانون رقم 15-04⁽¹⁾.

ويرجع حرص المشرع على تنظيم أحكام التصديق الإلكتروني في المجال العام ومجال العدالة كأحد مجالات التطبيق إلى علاقة التكامل بينهما، والتي تتجلى من خلال أهمية وحساسية كل منهما ومدى تأثيرهما على الحقوق والحريات الأساسية ودور التصديق في حمايتها.

هذا الدور يمثل غاية أساسية لدى المتعاملين ومطلبا هاما في القضاء، يشكل خطوة نوعية في تاريخ العدالة الجزائرية، حيث اعتمد على توظيف الوسائل الإلكترونية كبديل للمظهر التقليدي الذي تميزت به خدمات قطاع العدالة منذ الاستقلال وذلك بهدف النهوض بمرفق القضاء وتحسين أدائه أين توجت جهوده بقانون صدر تحت رقم 15-03⁽²⁾ الذي يضاف إلى قانون 15-04 المنظم لسياسة التصديق والتوقيع الإلكتروني، هذا القانون اصدر للارتقاء بالمنظومة القضائية وخدماتها التي تتم عبر وسائط الكترونية، وهو الأمر الذي يتطلب آليات ووسائل مماثلة تعمل أساسا على تحقيق الثقة وضمان صحة التعاملات الإلكترونية. فكان التصديق الإلكتروني السبيل الأمثل للوصول إلى ذلك بحيث اعتمد عليه

1- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015، يتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2015.

2- القانون رقم 15-03، المصدر السابق.

في مختلف مظاهر عصرنة العدالة سواءً تعلق الأمر باستحداث منظومة معلوماتية لوزارة العدل أو العمل القضائي الإلكتروني.

ثالثاً: آلية التوقيع الإلكتروني:

بعد صدور القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، والقانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة الخاصة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، عرفت المعاملات الإلكترونية تطوراً ملحوظاً في الجزائر، حيث بدأت تكتسب مكانة متزايدة ضمن المعاملات المدنية والتجارية، بما ينسجم تدريجياً مع التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمع الجزائري، لاسيما بعد تعديل القانون المدني سنة 2005.⁽¹⁾

وقد أصبحت أحكام الإثبات الإلكتروني تشكل منظومة نوعية قائمة بذاتها، تستند على الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كركيزتين رئيسيتين لإثبات العقود الرقمية وهو ما يقتضي احترام الشروط القانونية والتقنية المنصوص عليها، سواء في التشريع الجزائري أو في أغلب التشريعات المقارنة.

ويعكس هذا التوجه رغبة المشرع في تحقيق توازن بين متطلبات التطور التكنولوجي وضرورة الحفاظ على الضمانات القانونية المرتبطة بالإثبات، بوصفه من الوسائل الجوهرية في حماية الحقوق وتكريس الأمن القانوني.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس يجب تدعيم المنظومة القانونية بالجزائر تماشياً مع التطور التكنولوجي، خاصة مع الأزمة المالية العالمية وتمكين الجزائر من الاعتماد على هذا النوع من المعاملات ربحاً للوقت وربحاً للتكاليف المالية مع الاعتماد على المبادلات الإلكترونية

1- القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو 2005، يتضمن تعديل و متمم للأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2005.

2- شريفي عبد الحكيم، الإثبات الإلكتروني في التشريع الجزائري والمقارن، دار هومة، دط، الجزائر، 2020، ص 45

في مختلف المجالات⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس يجب تعديل أو إتمام بعض القوانين التي لها صلة بالمعاملات الإلكترونية كالقانون المدني والقانون التجاري وقانون حماية المستهلك والقانون الجمركي ... إلخ.

ومن جهة أخرى، فإن التطبيق الفعلي للقانونين رقم 03-15 ورقم 04-15 المتعلقين على التوالي بعصرنة العدالة والتوقيع والتصديق الإلكترونيين، يتطلب صدور النصوص التنظيمية المنصوص عليها، لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء الهيئات المكلفة بالتصديق الإلكتروني، وهي ثلاث هيئات رئيسية، وفق المواد من 16 إلى 30 من القانون 04-15، وهي:

- السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني، وهي هيئة إدارية تابعة للوزير الأول؛
 - السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني، وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
 - السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني.⁽²⁾
- وتجدر الإشارة إلى أن الآجال القصوى لصدور هذه النصوص التنظيمية كانت محددة بنهاية سنة 2020، عملاً بمقتضيات المادة 78 من القانون رقم 04-15.⁽³⁾

الفرع الثاني: استخراج صحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية إلكترونياً.

جاء في نص القانون 03-15 من خلال الفصل الثاني الذي يشمل منظومة معلوماتية لوزارة العدل ومنظومة التصديق الإلكتروني حيث نصت المادة 2 منه "تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات تتعلق بنشاط وزارة العدل والمؤسسات

1- بوشنافة سمير، التحول الرقمي في الجزائر وأثره على المعاملات القانونية، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد 5، 2021، ص23.

2- المواد من 16 إلى 30، من القانون رقم 04-15، المصدر السابق.

3- المادة 78، من القانون رقم 04-15، المصدر نفسه.

التابعة لها وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع"،⁽¹⁾ ونصت المادة 3 منه "تضمن الحماية التقنية للمعطيات المذكورة في المادة 2 أعلاه قراءة وكتابة بواسطة برنامج إلكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة".⁽²⁾ ونجد أن هذه المنظومة المعلوماتية قد وفرت العديد من الخدمات الإلكترونية نذكر منها:

أولاً: تمكين الإدارات والهيئات العمومية من الإطلاع وسحب الصحيفة رقم 02:

تم ربط بعض الإدارات والهيئات العمومية - كجهاز الشرطة القضائية وفرق الدرك الوطني - بإمكانية استخراج صحيفة السوابق القضائية رقم 02؛ من أجل استكمال بعض الملفات الإدارية والإطلاع على المعلومات الجنائية الخاصة بكل شخص متابع أمام الجهات القضائية من خلال نظام تسيير الأوامر بالقبض.

ومثال على ذلك بربط المركز الوطني للسجل التجاري بواجهة البحث في قاعدة المعطيات الوطنية لصحيفة السوابق القضائية يسمح هذا الربط بوضع واجهة بحث تحت تصرف المصالح المختصة على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري لتمكينها من الإطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية رقم 02 الممضاة إلكترونياً الخاصة بطالبي السجل التجاري.⁽³⁾

أما نظام تسيير الأوامر بالقبض: وهو نظام آلي تجمع فيه كل أوامر القبض الصادرة عبر كامل التراب الوطني وكذا الإخطارات الخاصة بالكف عن البحث، ويكفي إدخال اسم أي شخص ليعرف إن كان مطلوباً للعدالة أم لا، لاسيما في الموانئ والمطارات والمراكز

1- المادة 2 من القانون رقم 15-03، المصدر السابق.

2- المادة 3 من القانون رقم 15-03، المصدر نفسه.

3- <https://www.mjustice.dz/ar>، تاريخ الإطلاع: 02-05-2025، 23:55.

الحدودية وفي مقرات مؤسسات الأمن والدرك الوطني وغيرها من المراكز وحتى أمام الجهات القضائية نفسها.

ثانيا: تمكين المواطنين من استخراج الصحيفة رقم 03:

تم إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بصحيفة السوابق القضائية وُضعت حيز الخدمة في 25 فيفري 2014 لخدمة المواطن، وذلك قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المحدد للاستلام، وهو يعد بمثابة مرجعية حقيقية لمفهوم الإصلاح وعصرنة العدالة في نظر المواطنين، إذ أصبح بإمكان المواطن استخراج صحيفة السوابق القضائية رقم 03 من أي محكمة من المحاكم عبر التراب الوطني، وفي وقت قياسي، بغض النظر عن مكان بلدية ميلاده.

كما تم إنجاز تطبيقه جديدة وضعت حيز التنفيذ في شهر نوفمبر 2005، تسمح للجزائريين المولودين بالخارج من سحب صحيفة السوابق القضائية الخاصة بهم من أي جهة قضائية داخل التراب الوطني، وكذلك إنجاز تطبيقه أخرى خلال سنة 2006 تضمن معالجة رد الاعتبار في الأجل المحددة طبقا للقانون للمحكوم عليهم بعقوبات جزائية بقوة القانون.

ومن أجل ضمان المزيد من الدقة والأمن جرى العمل على تدعيم هذا المركز بأجهزة متطورة وأكثر حداثة خلال سنة 2006.⁽¹⁾

ثالثا: شهادة الجنسية:

تم إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بشهادة الجنسية وُضعت حيز الخدمة في 20 جانفي 2014، تسمح للمواطنين المسجلين بها من الحصول على شهادة الجنسية على

1- بلعيز الطيب، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز والتحدي، دار القصة للنشر، د ط، الجزائر، 2008، ص 179-180.

مستوى أية جهة قضائية عبر التراب الوطني، بمجرد تقديم بطاقة التعريف الوطنية، وذلك بعد أن يتم استخراجها للمرة الأولى بإحضار جميع الوثائق اللازمة ثم تحيينها في قاعدة المعطيات، كما تتيح له الاستفادة من خدمة استخراجها عبر الانترنت.⁽¹⁾

كما أن عملية ربط هذا النظام ببعض الممثلات الدبلوماسية للجزائر في الخارج (فرنسا، اسبانيا، تونس..). مكن الجالية الجزائرية في هذه الأماكن من استخراج صحيفة السوابق العدلية، مرسوم التجنس أو شهادة الجنسية.

1- مرافقة وسيلة، قبايلي يحي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر عصرنة قطاع العدالة نموذجا، مذكرة ماستر حقوق تخصص إعلام آلي وأنترنت، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، 2022-2023، ص59.

المبحث الثاني: آليات عصرنة العمل القضائي.

جاء توجه قطاع العدالة نحو الإدارة الإلكترونية - بالاعتماد أكثر على الأنظمة المعلوماتية لتحسين عمل القضاء- من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة، وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومتابعة، وتقييم إلا أنها تتميز بقدرتها على تحقيق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف.

ومن جهة أخرى أصبحت بإمكان المحامين سحب النسخ العادية للأحكام والقرارات القضائية الموقعة بطريقة الكترونية عبر الانترنت، بالإضافة إلى مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحلها بما في ذلك التبادل الإلكتروني للعرائض خارج الجلسات، كما تم توفير خدمة تتبع القضايا والاطلاع على منظومة الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.

بناء على ما سبق سنعمد تاليا إلى استعراض الأنظمة الآلية الحديثة في نظام تسيير الموارد البشرية كأحد مقومات نجاح العمل القضائي (المطلب الأول)، ومن ثمّ نستعرض آلية القضاء الإلكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأنظمة الآلية الحديثة لنظام تسيير الموارد البشرية.

تعتبر عملية اتخاذ القرار، من أهم جوانب العمل الإداري فهي تسعى إلى اختيار الحل الأنسب للمشكلة، وذلك باختيار بديل من البدائل المتاحة، بما أن المعلومة تؤثر على سلامة ورشد القرارات المتخذة.

في هذا الإطار تم تصميم عدة أنظمة معلوماتية للمساعدة على اتخاذ القرار بمرفق العدالة، وكنتيجة لتطوير قطاع العدالة واستحداث نمط إداري جديد يتمثل في اتخاذ القرارات

الالكترونيا، إذ تم استحداث أساليب جديدة تتمثل في جدول التحليل (الفرع الأول) والخريطة القضائية (الفرع الثاني) ونظام تسيير الموارد البشرية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الجدول التحليلي.

الجدول التحليلي هو عبارة عن نظام يسمح بجمع كل الإحصائيات المتعلقة بالقطاع والتي يمكن من خلالها إجراء حصيلة في رسم الاستراتيجيات المستقبلية، حيث يعتبر - بالنسبة للمسير - وسيلة لتنظيم القطاع حيث يوفر في نفس الوقت رؤية حقيقية شاملة لمختلف المعطيات المتعلقة بالهيكل القضائية لرسم الاستراتيجيات المستقبلية وقد تم الشروع في إعدادها في ديسمبر 2003 واستلمت الطبعة الأولى منه في فيفري 2004، فهو يعتبر أداة تسمح بتحديد مدى إنجاز أهداف السياسة العامة، كما يقدم مونغرافية شاملة تهدف إلى:

- تحديد موقع الجهات القضائية والمؤسسات القضائية؛
- تقديم أرقام دالة حول الوسائل والهيكل والمواد البشرية المالية وكذا النشاط القضائي؛
- تقديم مؤشرات حول نسبة التغطية القضائية؛
- تقديم معلومات دقيقة معينة واستمرار حول الموارد البشرية والنشاط القضائي لكل جهة قضائية أو مؤسسة. (1)

الفرع الثاني: الخريطة القضائية.

الخريطة القضائية عبارة عن برنامج انطلق في شهر جويلية 2004، يهتم بإنجاز إدارة تساعد على إنجاز القرارات وإعداد خريطة قضائية جديدة وتسيير تطورها، ما يسمح بإضفاء نوع من العقلانية عن سياسة إنشاء جهات قضائية جديدة وتعيين القضاة باعتماد على التشخيص المقدم من طرف جدول التحليل ان الحاجة إلى منظومة استشارية دائمة،

1- آيت رحمان مزهورة، خلوفي خوجة، الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر قانون تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، ص44.

يوفر معايير موضوعية لاتخاذ القرار بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وهذه المعايير متداخلة فيما بينها وهي تصنف إلى ثلاثة أنواع:

- معايير الديمغرافية من عدد وكثافة السكان والنشاطات الاقتصادية والإدارية؛
 - معايير مردودية القضاة وموظفو القطاع؛
 - حجم وطبيعة المنازعات وأداءات أخرى لمرفق القضاء (صحيفة السوابق العدلية)⁽¹⁾.
- حيث يضمن مشروع الخريطة القضائية دعما كبيرا، من خلال اقتراح تقسيم أشمل وأنجح للموارد المتاحة، وتقديم مختلف سيناريوهات التطوير ذات المدى القصير والمتوسط والطويل الخاصة بالقرارات الاختيارية المنفذة، وتهدف هذه الخريطة القضائية:
- _ توزيع الموارد البشرية لاسيما القضاة وأمناء الضبط توزيعا عقلانيا يضمن التسيير الحسن لكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية؛
 - التمكن من إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة والمؤسسات العقابية؛
 - تحديد الاحتياجات الجديدة من الجهات القضائية والتوزيع الجغرافي حسب معايير ومقاييس علمية تضمن تغطية قضائية عادلة وفعالة.⁽²⁾
- غير أن مشروع الخريطة القضائية لا يمكن أن يؤدي وظيفته ما لم يكن هناك تحديث دائم ومتواصل للنتائج والتنبؤات المستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار وبصفة فورية تطور المعطيات المتغيرة المتعلقة بالواقع والمرتبطة بالآثار الناتجة عن السياسات الجديدة، واعتماد على هذا المشروع صار بالإمكان معرفة الاحتياجات من القضاة والمواطنين على مستوى جميع الجهات القضائية، مما ساهم بشكل كبير في سهولة اتخاذ القرار ورسم السياسات

1- وزارة العدل الجزائرية، العدالة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والآفاق، منشورات وزارة العدل، الجزائر، 2019، ص35.

2- بوبكر صبرينة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد الثاني، 2019، ص224.

المستقبلية للعدالة مع ضمان التخطيط الاستراتيجي الأمثل للموارد البشرية وسهولة تسيير الحركة الانتقالية للموظفين وتدعيم مساهمهم المهني.⁽¹⁾

الفرع الثالث: نظام تسيير الموارد البشرية.

يساهم نظام تسيير الموارد البشرية في تطوير وعصرنة تسيير المسار المهني للقضاة وسائر موظفي العدالة، بحيث يسمح بانتقال وظيفة تسيير الموارد البشرية من التسيير الكلاسيكي الذي يعتمد على التوثيق إلى التسيير الآلي، وهو بذلك يساهم في:

- حسن تسيير الموارد البشرية بالجهات القضائية؛
- التحكم في ملفات القضاة والموظفين؛
- المساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المسار المهني للقضاة وموظفي قطاع العدالة؛
- إعطاء إحصائيات دقيقة لاستغلالها في التخطيط وفي تطوير الموارد البشرية للقطاع.⁽²⁾

كما تم اعتماد أسلوب الإدارة الإلكترونية في تسيير المسار المهني للقضاة والموظفين، بهدف الوصول إلى تجسيد التسيير العلمي للموارد البشرية، هذا وقد استحدثت نظام إلكتروني لتسيير ملفات مساعدي القضاء يمكن من خلاله الحصول على قاعدة معطيات خاصة بكل المعلومات المتعلقة بمساعدي القضاء بمختلف أصنافهم من خبراء وموثقين ومحامين، محافظي البيع بالمزاد والمترجمين، وذلك بالتعرف على تعييناتهم وحركة نقلهم وأماكن ممارسة النشاط ومختلف ما يتعرضون له من عقوبات تأديبية، ومجمل هذه الأنظمة المعلوماتية المذكورة هي اليوم مطبقة وتعمل ضمن هيكل قاعدي أساسي يسمى الشبكة القطاعية لوزارة العدل تتفرد بممر لخدمات الإنترنت يشمل مؤسسات قطاع العدالة،

1- وحشي عفاف، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2018، ص268.

2- وحشي عفاف، المرجع نفسه، ص268.

الأمر الذي يجعل القطاع يسير في فضاء الإعلام والاتصال بالمواطنين والمتقاضين ومن خلال تلك التطبيقات الخدمية استطاع قطاع العدالة في الجزائر أن يصبح من أهم القطاعات التي سارت في مواكبة التطور التكنولوجي بهدف عصرنه القطاع والتحول للخدمة الإلكترونية برعاية وحماية مصالح المواطن. (1)

المطلب الثاني: القضاء الإلكتروني.

نقصد بعبارة القضاء الإلكتروني من جهة؛ التقاضي الإلكتروني بمختلف مجرياته ومراحله عن بعد، سواء تعلق الأمر بالتحقيق القضائي أو سماع الأطراف والشهود والخبراء أو المحاكمة المرئية (الفرع الأول)، ومن جهة أخرى نظام المراقبة القضائية الإلكترونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التقاضي الإلكتروني.

يعد القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنه العدالة، خطوة خجولة ولكنها إيجابية للجزائر، مقارنة بالدول العربية الأخرى، التي ما تزال رهينة للوسائل التقليدية في عملية التقاضي.

ولقد احتوى هذا القانون على 16 مادة، حيث تم التطرق إلى فكرة التقاضي الإلكتروني،

في البنود الثلاثة من أحكام المادة الأولى منه فجاءت مفصلة كالآتي:

- وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل؛
 - إرسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية؛
 - استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية. (2)
- ومن أجل عصرنه قطاع العدالة، وضعت أحكام المادة الثانية، حيث شملت:

1- آيت رحمان مزهورة، خلوفي خدوجة، المرجع السابق، ص47.

2- المادة 01، من القانون 03-15، المصدر السابق.

_ التنظيم القضائي العدلي؛

_ التنظيم الإداري بما في ذلك محكمة التنازع⁽¹⁾؛

وقد بينت المادة التاسعة بأن الجزائر اعتمدت فعليا فكرة التقاضي الإلكتروني من خلال التبليغ وإرسال المحررات القضائية بالطريق الإلكتروني⁽²⁾.

وعلى أي حال فإننا سنركز تاليا على تسيير الملف القضائي عن بعد، وتقنية المحادثة المرئية عن بعد.

أولا: تسيير الملف القضائي عن بعد:

تسيير الملف القضائي عن بعد هو نظام جديد لتنظيم وتسيير العمل القضائي يتكفل بمجال كبير ومعقد كالإجراءات الإدارية، بحيث يسمح بمتابعة الملف القضائي منذ تسجيله إلى غاية الفصل فيه وتنفيذ العقوبة.

ولقد مكنت هذه الآلية من:

- اطلاع المواطن على مآل قضيته، عبر الشباك الإلكتروني الموحد الموجود على مستوى كافة الجهات القضائية عبر التراب الوطني؛
- الإطلاع على الشباك الإلكتروني للمحكمة العليا ومجلس الدولة من المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها من قبل المحامين والمتقاضين أطراف الدعوى؛
- تسجيل الطعون بالنقض عن بعد بالمحكمة العليا في المادة المدنية والجزائية أمام المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية؛
- إمكانية الإطلاع على مآل القضايا المطروحة أمام المحاكم والمجالس القضائية عبر الإنترنت؛

1- المادة 02، من القانون 15-03، المصدر السابق.

2- المادة 09، القانون رقم 15-03، المصدر نفسه.

- التبادل الإلكتروني للملفات الجزائية بين قضاة النيابة وقضاة التحقيق؛
- الحصول على إحصائيات محينة ودقيقة حول تطور النشاط القضائي؛
- إضفاء الشفافية على العمل القضائي والمعالجة السريعة للقضايا. (1)

وقصد ضمان السير الحسن لهذا النظام بما يتماشى والأحكام القانونية السارية المفعول بها تسهر المصالح المختصة بوزارة العدل على تطويره وتحسينه بصفة مستمرة. كذلك يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد من حيث الوقت عن طريق استرجاع الآلي للمعطيات الثابتة، وكذا توحيد مقاييس العقود والوثائق وإجراءات العمل، ما يسمح بالوصول الفوري للمعلومة حول حالة الملف القضائي سواء من طرف القضاة وأمناء الضبط، كما يمكن للمواطن الاطلاع على قضية على شبكة الانترنت والمحامي عن طريق الشباك الإلكتروني الذي يجسد مدى التعاون ما بين المصالح و جعله أكثر كثافة وسهولة وكذلك المعالجة بأكثر فعالية لطلبات المواطن. (2)

كما يسمح برقابة أفضل لنوعية وفعالية الخدمة العمومية، ويضفي الشفافية والموضوعية على العمل القضائي والمعالجة السريعة للقضايا التي تطرح على جهاز العدالة. يعتبر من الإنجازات الضخمة، انطلق العمل به في مرحلة تجريبية بمجلس قضاء وهران في ماي 2005 ثم في مجلس القضاء الجزائر وبعد نجاحه تم تعميم العمل به عبر كافة الجهات القضائية من المحاكم والمجالس القضائية، ثم بالمحكمة العليا، وهو يعمل حاليا بانتظام بجميع مصالح الجهات القضائية ومتحكم فيه بصفة كاملة ودقيقة. (3)

1- مرازقة وسيلة، قبائلي يحي، المرجع السابق، ص58.
 2- وحشي عفاف، المرجع السابق، ص260-261.
 3- بواشري أمينة، سالم بركاهم، المرجع السابق، ص217.

1: التبادل الإلكتروني للعرائض خارج الجلسات:

في إطار تجسيد مخطط عمل الحكومة، في الشق المتعلق بتسيير التقاضي وتحسين الإجراءات وتطوير وتوسيع الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المتقاضين والمحامين اعتمدت وزارة العدل مشروع التحول نحو نظام التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية على مستوى المجالس القضائية، بدءا بالتبادل الإلكتروني للعرائض والمذكرات.

يهدف المشروع إلى:

- الارتقاء باليات التقاضي وتطوير الخدمات القضائية عن بعد،
 - تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية لفائدة المحامين وبالتالي المتقاضين،
 - تسهيل اللجوء إلى القضاء،
 - المساهمة في رقمنة مختلف مراحل معالجة الملف القضائي والإجراءات القضائية،
 - الأرشفة الإلكترونية لملف القضية،
 - تحقيق أكثر سرعة ونجاعة للفصل في القضايا وتحقيق جودة القرارات القضائية.
- اصطلح على تسليم الوثائق إلكترونيا عبر شبكة الانترنت وتنزيل البرامج والبيانات عبر الانترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالعمل بالتبادل الإلكتروني للبيانات، ويميز هذا النظام عن عمليات التحميل العادية أو ما يُعرف بالتحميل عن بُعد (Téléchargement)، حيث إن التبادل الإلكتروني للبيانات يتم بشكل تزامني وآمن ويسمح بنقل الوثائق "وهي على الخط (En ligne) "، أي أثناء اتصال الأطراف عبر المنصة الإلكترونية، دون الحاجة إلى خطوات لاحقة للتحميل أو التخزين المؤقت.⁽¹⁾

1- عبد الكريم بوطيب، الحماية القانونية للمعطيات الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 12، 2021، ص 116.

2: تتبع مآل القضايا والإطلاع على منطوق الحكم عبر بوابة إلكترونية:

وهو ما أطلق عليه بالنظام الآلي لتسيير الملف القضائي، والذي يسمح بمتابعة الملف القضائي من طرف المتقاضين وحتى المحامين، بدءا من تسجيل القضية إلى غاية البث النهائي فيها، فيمكن للمتقاضي من تتبع مآل قضيته والإطلاع على منطوق الحكم عن بعد، من خلال البوابة المخصصة لذلك، عن طريق اختيار الجهة القضائية، وإدخال اسم المستخدم وإدخال كلمة المرور.⁽¹⁾

3: سحب النسخ العادية للأحكام القضائية موقعة إلكترونيا:

في إطار تحسين الخدمات القضائية وتخفيف الأعباء على المحامين، أطلقت وزارة العدل خدمة سحب الأحكام القضائية إلكترونيا، مما يتيح للمحامين الوصول إلى الأحكام عبر الموقع الرسمي للوزارة. تتم هذه العملية من خلال الدخول إلى البوابة المخصصة للخدمات القضائية، ثم اختيار خانة سحب الأحكام للمحامين، التي توجه المستخدم إلى بوابة خاصة ومؤمنة. بعد إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور، يتمكن المحامي من تحميل الأحكام المطلوبة بسهولة ويسر، مما يقلل من الحاجة إلى التنقل ويوفر الوقت والجهد.⁽²⁾

ثانيا: تقنية المحادثة المرئية عن بعد:

تم النص في القانون رقم 03-15 المؤرخ سنة 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة على استخدام المحاكمة المرئية عن بعد، حيث نص هذا القانون على إنشاء منظومة متكاملة للمعالجة الآلية للمعطيات بوزارة العدل والمؤسسات القضائية التابعة لها، بما في ذلك استجواب الأطراف وسماعهم أو مواجهتهم عبر تقنية المحادثة المرئية عن بعد.⁽³⁾

1- عشايش حمزة، خضري حمزة، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 1، 2020، ص 277.

2- <https://www.mjustice.dz/ar>, 18-05-2025, 23:51.

3- قانون رقم 03-15، المصدر السابق.

وقد توسع هذا الإطار القانوني لاحقاً بالأمر رقم 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الذي أضاف الكتاب الثاني مكرر بعنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات القضائية"، والذي قسم إلى ثلاثة أبواب تناول الباب الأول الأحكام العامة، وتطرق الباب الثاني إلى استعمال المحادثة المرئية عن بعد خلال التحقيق القضائي، في حين تناول الباب الثالث استعمالها في مرحلة المحاكمة.(1)

بهذا الصدد يمكن سماع الأطراف والشهود والخبراء عن بعد، حيث حدد القانون رقم 15-03 شروط الاستعمال، إذ ورد في المادة 14 منه أنه إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا الفصل كما يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته، حيث يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات.(2)

أما أحكام المادة 15، فحددت نطاق استخدام هذه التقنية، في فقراتها الثلاث، حيث جاءت كما يلي: "يمكن قاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، يمكن لجهة الحكم أيضاً أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء. ويمكن جهة الحكم أن تنتظر في قضايا الجرح أن تلجأ إلى نفس الآلية لتلقي تصريحات متهم محبوس إذا وافق المعني والنيابة العامة على ذلك."(3)

1- الأمر رقم 20-04، المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية (الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966)، الجريدة الرسمية، عدد 51، سنة 2020.
2- المادة 14 من القانون رقم 15.03، المصدر السابق.
3- المادة 15 من القانون رقم 15.03، المصدر نفسه.

وأخيرا، المادة 16 منه، حددت مكان إجراء التقاضي الإلكتروني، ووردت على النحو التالي: "يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحادثة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط. يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك. إذا كان الشخص المسموع محبوسا، تتم المحادثة المرئية عن بعد من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس"⁽¹⁾، فضلا عن الأحكام الأخرى التي تطرقت لاستخدامات الانترنت في مجال التقاضي، طرق الإرسال، وغيرها. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قد وردت تقنية التقاضي الإلكتروني في الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية الجزائري⁽²⁾، وذلك في الفصل السادس "في حماية الشهود والخبراء والضحايا"، من الباب الثاني "في التحقيقات"، بالكتاب الأول تحت عنوان "في مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق".

حيث نصت المادة 65 مكرر 27: "يجوز لجهة الحكم، تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته..."⁽³⁾

وعليه، نلاحظ أن المشرع الجزائري، أحدث نقلة نوعية، من خلال تبنيه لفكرة التقاضي الإلكتروني، في منظومته القانونية، على الصعيدين الوطني والدولي.

1- المادة 16، من القانون رقم 15.03، المصدر السابق.

2- الأمر رقم 15-02، المؤرخ في 23 جويلية 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 23 جويلية 2015.

3- المادة 65 مكرر 27، من الأمر رقم 15-02.

1: المحادثة المرئية عن بعد على الصعيد الوطني:

بلغ عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من انطلاقها 153 محاكمة، تم استخدام هذه تقنية المحادثة المرئية في ربط القضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة بباقي المجالس والمحاكم القضائية، وكذا في اللقاءات الدورية بين رؤساء المجالس والغرف والنواب العامون مع رؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية، والقضاة في المناطق النائية، والتي تبعد عنهم خاصة في الجنوب.

والجدير بالذكر أن أولى الصور التي ظهرت للمحاكمة المرئية عن بعد في الجزائر، كان يوم 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة عن قسم الجرح برئاسة القاضي بن بوزة عبدالرؤوف.⁽¹⁾

2: المحادثة المرئية عن بعد على الصعيد الدولي:

تعد تقنية المحادثة المرئية عن بعد وسيلة مستحدثة وإضافية من وسائل التعاون الدولي في مكافحة الجرائم و المساعدات القضائية المتبادلة بين الدول، خاصة في مجال استجواب المتهمين وسماع الشهود عندما يكونون مقيمين في إقليم دولة التي تقوم بالتحقيق أو المحاكم حيث يكفل اللجوء إلى هذه التقنية الوصول إلى حل توافقي للمشكلات الناتجة عن اختلاف النظام الإجرامي للدولتين طالبة والمطلوب منها التنفيذ على اعتبار أنه سوف يكون هناك قانون واحد واجب تطبيقه وهو قانون الدولة طالبة التي تباشر الإجراءات وفقا لما هو منصوص عليه في قانونها، ومما شك فيه أن استخدام هذه الوسيلة التكنولوجية الحديثة يحقق عدة أغراض، أهمها توفير الجهد والوقت، الإغفاء من المصاريف القضائية المرتبطة

1- مباركي عادل، درمان مريم، تطبيقات الإدارة الإلكترونية وزارة العدل نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون إعلام آلي وأنترنيت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2021-2022، ص76.

بعملية النقل، وحماية الأشخاص المساهمين في الدعوى العمومية الناشئة عن الجريمة المنظمة من خطر التنقل.

للإشارة فإن أول ظهور لتقنية المحادثة المرئية دولياً:

- يوم 11 يوليو 2016 بين مجلس قضاء المسيلة و مجلس نانثير بفرنسا⁽¹⁾.
- محاكمة بين مجلس قضاء سطيف ومحاكمة لوار "Loire" بفرنسا⁽²⁾.

أمام ما تقدم ذكره يبدو بوضوح أن المحاكمة المرئية عن بعد فرضتها الحاجة الملحة؛ لما لها من مبررات، حيث لم يكن ظهورها صدفة، بل أن هذا الإجراء جاء بغرض تحسين وعصرنة العمل القضائي، وأن المشرع الجزائري حدد دواعي استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد كنتاج للصعوبات والعراقيل التي واجهت العمل القضائي وهي كالتالي:

- استعمال المحادثة المرئية عن بعد لحسن سير العدالة والحفاظ على الأمن والصحة العمومية: إذ تسعى التشريعات الجنائية الحديثة إلى عصرنة وتطوير مرفق العدالة باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الدولة، وحامية للحقوق والحريات العامة، مما يستوجب تبني التكنولوجيا الحديثة كأساس لتنظيم آليات عمل المرافق الإدارية، ومن بينها جهاز العدالة⁽³⁾. وفي ظل اتساع رقعة الجزائر وتباعد المدن، خاصة الصحراوية منها، توجه المشرع الجزائري نحو اعتماد تقنيات المحاكمة المرئية عن بعد لتجاوز إشكالية التأخر في الحضور التي تؤدي غالباً إلى تأجيل الجلسات أو انقضاء آجال الطعون، مما يعرقل سير العدالة ويهدد حقوق الأطراف⁽⁴⁾.

1- https://www.youtube.com/watch?v=U_0woN30FQw

2- <https://www.youtube.com/watch?v=DAj3VMKeVrQ>

3- سليم عبد المجيد، التكنولوجيا في مرفق القضاء وأثرها على ضمانات المحاكمة العادلة، مجلة العلوم القانونية، 2020، ص45.

4- المادة 09، من القانون 15-03، المصدر السابق.

ويُعد اللجوء إلى تقنية الاتصال عن بعد وسيلة للحفاظ على سلامة الشهود والخبراء والمترجمين، خصوصاً في المناطق النائية، إلى جانب توفير الوقت وتقليل التنقلات كما برزت أهمية هذه التقنية في ظل جائحة كوفيد-19 التي أثرت سلباً على المحاكمات الحضورية، مما استلزم اتخاذ تدابير استثنائية للحد من انتشار الفيروس وضمان حق المحبوسين في محاكمة عادلة ضمن آجال قانونية، تقادياً لمخاطر الحبس التعسفي.

من الناحية الأمنية، فإن بعد المؤسسات العقابية عن مراكز المحاكم أحياناً بمئات الكيلومترات، وإمكانية نقل موقوفين خطيرين للمحاكم، يجعل من المحاكمة المرئية خياراً أكثر أماناً، حيث تسهم في منع وقوع تجاوزات خلال عمليات النقل وتأمين سلامة جميع الأطراف المعنية.⁽¹⁾

- اللجوء الى استعمال المحاكمة المرئية عن بعد لتحقيق السرعة في الإجراءات: إذ يعد الحق في سرعة الإجراءات الجزائية والفصل في القضايا خلال آجال معقولة من أبرز ضمانات المحاكمة العادلة، وهو حق منصوص عليه في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد ضرورة تمكين المتهم من محاكمة عادلة خلال مدة زمنية معقولة.⁽²⁾ إن هذا الحق لا يمثل فقط مبدأً قانونياً فحسب، بل يحمل بعداً اجتماعياً هاماً يتمثل في توفير الحماية اللازمة للحقوق الشخصية للمتهم، لا سيما حريته وأمنه وحقه في الإنصاف.⁽³⁾

1- بن عيسى محمد، الأمن في عمليات نقل المحكومين بين المؤسسات القضائية والسجنية، مجلة القضاء والأمن، الجزائر، 2019، ص78.

2- المادة 10، القرار رقم 217 أ (د-3)، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

3- بن سالم أحمد، ضمانات المحاكمة العادلة وأثرها على حقوق الإنسان، مجلة القانون الدولي، 2018، ص 112.

وعلى الجانب الآخر، يساهم احترام هذا الحق في تحقيق العدالة الناجزة، والردع، وتعزيز فرص إعادة إدماج المحكوم عليهم، ولا سيما الذين أُبرئوا، في الحياة الاجتماعية بشكل سلس.⁽¹⁾ كما أن صدور الأحكام في الوقت المناسب يعزز ثقة أفراد المجتمع في الأجهزة القضائية ويُرسخ سلطة القانون ودورها في حفظ النظام العام.⁽²⁾

الفرع الثاني: نظام المراقبة القضائية الإلكترونية.

لقد أصبح نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية ممارسةً راسخةً في العديد من الدول المتقدمة، لاسيما في قارات أوروبا وأمريكا وبعض دول آسيا، حيث أضحى مكوناً أساسياً ضمن منظومة العدالة الجنائية لديها.⁽³⁾ ويبدو أن نجاح هذه التجارب المقارنة كان دافعاً للمشرع الجزائري لإدراج هذا النظام ضمن سياسته الجنائية الحديثة، وذلك في إطار السعي المتواصل لعصرنة قطاع العدالة وتوسيع الاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال داخل المجال القضائي.

إن نظام المراقبة الإلكترونية، سواء كان بديلاً عن العقوبة السالبة للحرية أو عن الحبس المؤقت، يعتمد من الناحية الفنية على نفس الآلية التقنية، غير أن الاختلاف الجوهرى يكمن في المرحلة التي يُطبق فيها. ففي الحالة الأولى يُنفذ كبديل للعقوبة بعد صدور حكم نهائي واجب التنفيذ، أما في الحالة الثانية فيُعد تدبيراً احترازياً في إطار الرقابة القضائية قبل النطق بالحكم، خاصة وأن نظام الحبس المؤقت مثل لفترة طويلة إحدى

1- كمال فاطمة الزهراء، أثر سرعة الفصل على تحقيق العدالة الجنائية، دراسات في القانون الجنائي، 2019، ص 56.

2- الطاهر عبد الرحمن، الثقة في النظام القضائي وأثرها على استقرار المجتمع، مجلة القضاء والعدالة، 2021، ص 89.

3 - Council of Europe, Electronic Monitoring: Report of the Council for Penological Co-operation (PC-CP), Strasbourg, 2014, p 7.

الإشكالات الجوهرية في المنظومة الجزائية الجزائرية، نتيجة الارتفاع الكبير في عدد المحبوسين مؤقتاً والضغط الكبير على المؤسسات العقابية.⁽¹⁾

وفي هذا السياق، تم إدراج تقنية السوار الإلكتروني باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التوازن بين حماية المجتمع وضمان احترام حقوق المشتبه فيهم، وذلك من خلال تمكين الجهات القضائية من فرض الرقابة القضائية دون اللجوء إلى الحبس المؤقت، فضلاً عن اعتمادها كبديل عن العقوبة السالبة للحرية بعد صدور الحكم، ما يعكس توجّهاً نحو العدالة العقابية ذات الطابع الإنساني والإدماجي.⁽²⁾

حيث عرف المشرع الجزائري المراقبة الإلكترونية في المادة 150 مكرر من قانون رقم 18-01، المتضمن قانون تنظيم السجون، الفصل الرابع تحت عنوان "الوضع تحت نظام المراقبة الإلكترونية"، حيث جاء في نصها: "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بأنه إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية. يتمثل الوضع تحت نظام المراقبة الإلكترونية في جعل الشخص المحكوم عليه، طيلة المدة المذكورة في المادة 150 مكرر 1، يضع السوار الإلكتروني الذي يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات".⁽³⁾

1- بوزيدي فؤاد، الحبس المؤقت بين النص القانوني والتطبيق القضائي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2019، ص 45.

2- بوزيدي مختارية، المراقبة الإلكترونية ضمن السياسة العقابية الحديثة، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 2، مخبر حماية حقوق الإنسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 01/12/2016، ص 114.

3- القانون رقم 01-18، مؤرخ في 30 يناير 2018، الذي يتم القانون رقم 04-05، المؤرخ في 06 فبراير 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، مؤرخ 30 يناير 2018.

أولاً: المراقبة الإلكترونية عن طريق النداء الهاتفي:

تقوم هذه الآلية على فكرة تخزين بصمة صوت الخاضع للمراقبة على جهاز الكمبيوتر مركزي في مركز المراقبة على أن يقوم الخاضع للمراقبة باتصال من منزله أو المكان المحدد لإقامته بمركز المراقبة على فترات زمنية متتابعة، ليقوم الكمبيوتر المركزي بمركز المراقبة بمقارنة صوت المتصل مع بصمة الصوت الأصلية للخاضع لهذا النظام والمسجلة قبل بداية التطبيق بالكمبيوتر المركزي، كما يقوم الكمبيوتر المركزي برصد رقم الهاتف الذي يستخدمه الخاضع لهذا النظام في الاتصال بالمركز تليفونيا خلال فترات متقطعة للتأكيد من تواجده داخل محل إقامته أو المكان المحدد لإقامته، وفي هذه الحالة عدم مطابقة بصمة الصوت المتصل لبصمة الصوت الأصلية المسجلة أو قيامه باستخدام تليفون آخر في الأوقات المحددة له في البقاء في المنزل أو في المكان المحدد لتنفيذ الحبس المنزلي، يقوم الكمبيوتر المركزي بإثبات مخالفته لقواعد تطبيق النظام، ومن الدول التي تستخدم هذه الوسيلة الولايات المتحدة الأمريكية وبلغاريا و إنجلترا⁽¹⁾.

ومثال عن التجربة الجزائرية قضية رقم: 2023/456 بمحكمة وهران، متهم باختلاس 20 مليون دج خضع للمراقبة 6 أشهر، والنتيجة استرداد 85% من المال مع عدم هروبه.

ثانياً: المراقبة الإلكترونية عن طريق البث المتواصل (السوار الإلكتروني):

يُعدّ إدراج نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، باستخدام السوار الإلكتروني، أحد أبرز ملامح تطور السياسة الجنائية الحديثة، التي تهدف إلى تعزيز بدائل العقوبات السالبة للحرية القصيرة، وذلك في إطار سعي الدولة إلى تحسين فعالية المنظومة العقابية وتقليل سلبيات

1- خلوط سعاد، لخذاري عبد المجيد، الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كآلية مستحدثة للتفريد العقابي في التشريع الجزائري وفقاً للقانون 18-01، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي 2018/07/10، ص 249.

الحبس التقليدي، من خلال إبعاد المحكوم عليهم عن بيئة السجون التي قد تُكرّس السلوك الإجرامي بدل معالجته.

وقد اعتمد المشرع الجزائري هذا النظام بموجب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 30 جانفي 2018، المعدل والمتمم للقانون رقم 04-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005، المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، حيث أدرج المادة 150 مكرر التي تنص على أن: "الوضع تحت المراقبة الإلكترونية هو إجراء يسمح للمحكوم عليه بقضاء كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية، مع إلزامه بالبقاء في محل إقامته خلال فترات يحددها القاضي، ويُراقب عن طريق جهاز إلكتروني يُثبت في معصمه أو أسفل قدمه".⁽¹⁾

ويأتي هذا التدبير نتيجة عوامل عدة، من بينها ارتفاع عدد المحبوسين والاحتفاظ داخل المؤسسات العقابية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة إدارة السجون، إضافة إلى الآثار النفسية والاجتماعية السلبية الناتجة عن اختلاط المحكوم عليهم باختلاف خطورتهم. وقد أوكل المشرع مهمة تنفيذ هذا الإجراء لقاضي تطبيق العقوبات، الذي يقرّر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية بعد التأكد من توافر الشروط القانونية والصحية، ويُعهد إلى المصالح الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، بمهمة المراقبة الدورية، عن بُعد أو من خلال زيارات ميدانية واتصالات هاتفية، مع إعداد تقارير دورية.⁽²⁾

يُشترط للاستفادة من هذا الإجراء ما يلي:

- أن يكون المستفيد شخصاً طبيعياً بالغاً 19 سنة كاملة؛

1- المادة 150 مكرر، من القانون رقم 01-18، المصدر السابق.

2- المادة 150 مكرر 3، من القانون رقم 01-18، المصدر نفسه.

- ألا يكون من مرتكبي الجرائم الخطيرة أو المحكوم عليهم بالمؤبد؛
 - وفيما يخص القُصّر، فلا يجوز تطبيق الإجراء عليهم إلا بعد موافقة ممثلهم القانوني.
- ويُستخدم السوار الإلكتروني كذلك كبديل عن الحبس المؤقت، إذ يخضع المتهم للمراقبة في مسكنه طيلة فترة الإجراءات، ما يُسهم في ضمان حقوق الدفاع وتفاذي الاحتجاز التعسفي، مع مراعاة متطلبات الأمن العام في حال كان المتهم يُشكّل خطراً عند نقله أو احتكاكه بالغير.
- ختاماً جدير بالذكر أن تكنولوجيا السوار الإلكتروني المستعملة في الجزائر مصنوعة من قبل شركات أجنبية، إلا أن تسييرها يتم عبر قاعدة بيانات وطنية بإشراف خبراء جزائريين، لضمان سلامة التطبيق وحماية المعطيات الشخصية.

خلاصة الفصل:

في إطار التوجه الاستراتيجي للدولة الجزائرية نحو التحول الرقمي وتعزيز العدالة العصرية، تم إرساء الأسس القانونية والمؤسسية لمشروع الجرائر الإلكترونية في قطاع العدالة، وذلك تماشياً مع التطورات التكنولوجية العالمية. يستند هذا المشروع إلى منظومة تشريعية متكاملة، أبرزها القانون رقم 15-03 المؤرخ في 10 يوليو 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، والقانون رقم 15-04 المؤرخ في نفس التاريخ والمتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، إضافة إلى التعديلات المدخلة على قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 20-04.

تناولنا في هذا الفصل - والذي يركز على الإنجازات المحققة في إطار عصرنة العدالة الجزائرية- تبسيط الإجراءات القضائية عبر رقمنة المعاملات وتسهيل الوصول إلى الخدمات العدلية، و تعزيز الشفافية والنجاعة من خلال إدخال أنظمة معلوماتية متطورة لتحسين جودة الخدمات العمومية، خصوصا ضمان حقوق المتقاضين عبر تبني آليات التقاضي الإلكتروني وتقنيات المحاكمة عن بُعد دون أن ننسى تحديث البنية التحتية للقطاع القضائي عبر إنشاء منظومة معلوماتية مركزية تربط بين مختلف الجهات القضائية، كما تضمن هذا الفصل تحليلاً للإطار القانوني لتطبيقات هذا المشروع، مع التركيز على الضمانات القانونية لاستخدام التكنولوجيا في الإجراءات القضائية.

الختامة

الخاتمة:

مثل مشروع الجزائر الإلكترونية إطارًا استراتيجيًا طموحًا يعكس التزام الدولة الجزائرية بمواكبة التحول الرقمي العالمي، بهدف تحديث الإدارة العامة وتطوير قطاع العدالة بما يتماشى مع متطلبات العصر، ذلك أن الحكومة الإلكترونية تشكل بلا شك نقلة نوعية من النموذج الإداري التقليدي المعتمد على البيروقراطية والإجراءات الورقية إلى نموذج رقمي يعزز الكفاءة، الشفافية، والمشاركة المجتمعية، وقد دعمت هذه الرؤية تشريعات مثل القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، والقانون 07-18 الخاص بحماية البيانات الشخصية، مما مهد الطريق لتكريس إطار قانوني يدعم التحول الرقمي.

مع ذلك فإن هذا التقدم لا يخلو من تحديات، أبرزها ضرورة التوفيق بين متطلبات التحول الرقمي وحماية الحقوق الأساسية، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالفجوة الرقمية وتكوين العنصر البشري.

في ضوء ما سبق نستعرض تاليا أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث في ثنايا هذا الموضوع، نعقبها بالاقترحات التي نأمل أن تساهم في تعزيز تجسيد مشروع الجزائر الإلكترونية في قطاع العدالة بأكثر فعالية.

أولاً: النتائج:

1. إرساء إطار تشريعي داعم: أسهمت مختلف التشريعات، مثل القانون رقم 04-09 المتعلق بمكافحة الجرائم السيبرانية، والقانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة وكذا القانون رقم 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، في تهيئة بيئة قانونية مواتية للتحول الرقمي، مما عزز الأمن القانوني والثقة في الأنظمة الإلكترونية.

2. تطوير البنية التحتية التقنية: ساهمت الشبكة القطاعية لوزارة العدل (منذ 2006) وبوابة القانون الجزائري، في تحسين إدارة المعلومات القضائية، تسريع تبادل البيانات، وتسهيل الوصول إلى التشريعات والاجتهادات القضائية، مما عزز الكفاءة التشغيلية.

3. تقليص البيروقراطية وتعزيز الشفافية: أدت أنظمة مثل أرضية "e-nyaba" ومركز النداء إلى تقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية، مما خفف الازدحام في المحاكم قلص التكاليف الإدارية، ومكّن المواطنين من تتبع قضاياهم بسهولة، مما عزز ثقتهم في النظام القضائي.

4. تعزيز الأمن السيبراني: دعمت القوانين مثل القانون رقم 18-07، وإنشاء الوكالة الوطنية للأمن المعلوماتي (ANSI) حماية البيانات الشخصية والمعاملات الإلكترونية، مما شكل ركيزة أساسية لضمان استدامة التحول الرقمي.

5. تحديات مستمرة: على الرغم من التقدم، يواجه المشروع تحديات كبيرة، منها الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، نقص الكوادر البشرية المؤهلة الحاجة إلى استثمارات مالية ضخمة، والتوفيق بين متطلبات التحول الرقمي وحماية الحقوق الأساسية للأفراد.

ثانياً: الاقتراحات:

لضمان استمرارية نجاح مشروع الجزائر الإلكترونية وتحقيق أهدافه في قطاع العدالة، نقترح الآتي:

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية: ضرورة الاستثمار في توسيع شبكات الإنترنت عالية السرعة (مثل 5G) لتشمل المناطق النائية، مما يضمن الشمول الرقمي وتكافؤ

- الفرص في الوصول إلى الخدمات القضائية، مع التركيز على تحسين جودة الاتصالات في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.
2. تأهيل الكوادر البشرية: إطلاق برامج تدريبية متقدمة للقضاة، الموظفين الإداريين وفنيي تكنولوجيا المعلومات، لتطوير مهاراتهم في إدارة الأنظمة الرقمية، تحليل البيانات، والتعامل مع التحديات السيبرانية، مع إنشاء مراكز تكوين متخصصة في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.
3. تحديث الإطار التشريعي: وذلك بسن تشريعات جديدة لتنظيم استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والطائرات بدون طيار، في العمل القضائي، مع تحديث القوانين الحالية لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، وضمان حماية الحقوق الأساسية في ظل التحول الرقمي.
4. تعزيز الأمن السيبراني: تطوير نظم حماية متقدمة لضمان سرية وسلامة المعلومات القضائية، مع إجراء تقييمات دورية للمخاطر السيبرانية وإنشاء مركز وطني للاستجابة للحوادث السيبرانية.
5. تفعيل الشراكات الدولية: تعزيز التعاون مع الدول الرائدة في الحكومة الإلكترونية مثل الإمارات وسنغافورة، لتبادل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات في رقمنة العدالة، مع الاستفادة من برامج الدعم التي تقدمها مؤسسات مثل البنك الدولي.
6. توعية المواطنين وتسهيل الوصول: إطلاق حملات توعية وطنية لتعريف المواطنين بمزايا الخدمات القضائية الإلكترونية، مع تصميم واجهات رقمية سهلة الاستخدام، وتوفير خدمات دعم فني لتسهيل التفاعل مع الأنظمة الإلكترونية.

7. إنشاء آليات تقييم ومتابعة: إنشاء لجان مستقلة لمراقبة وتقييم أداء مشروع الجزائر الإلكترونية، مع وضع مؤشرات أداء دقيقة لقياس التقدم في عصرنة العدالة، وإصدار تقارير دورية لتحديد الثغرات ومعالجتها.

8. التوازن بين التحول الرقمي وحماية الحقوق: وضع آليات لضمان التوفيق بين سرعة الإجراءات الرقمية وحماية الحقوق الأساسية، مثل الحق في الخصوصية والمحاكمة العادلة، من خلال تعزيز الرقابة القضائية على المعاملات الإلكترونية.

قائمة

المصادر و المراجع

المصادر والمراجع:

المصادر:

أولاً: الدساتير:

1. دستور 1963، الجريدة الرسمية عدد64، المؤرخة في 10 سبتمبر 1963.
2. دستور 1976، الجريدة الرسمية عدد94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976.
3. دستور 1989، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 18-89، المؤرخ في 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية عدد09، المؤرخة في 01 مارس 1989.

ثانياً: القوانين.

1. القانون رقم 05-10، المؤرخ في 20 يونيو 2005، يتضمن تعديل و متمم للأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية، العدد 44، 2005.
2. القانون رقم 09-04، المؤرخ في 05/04/2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، 16/08/2009.
3. القانون رقم 12-12، المؤرخ في 18 يوليو 2012، المحدد لشروط التوقيع الإلكتروني والمعاملات الرقمية، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2012.
4. القانون رقم 15-03، المؤرخ في 1 فبراير 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، 10/02/2015.
5. القانون رقم 15-04، المؤرخ في 1 فبراير 2015، يتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2015.
6. القانون رقم 16-04، المؤرخ في 8 فبراير 2016، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن المعلوماتي، الجريدة الرسمية، العدد 7، 2016.
7. القانون رقم 17-03، المعدل والمتمم للأمر رقم 20-70 والمتعلق بالحالة المدنية، الجريدة الرسمية، العدد 02، 11/01/2017.

8. القانون رقم 18-01، المؤرخ في 30 يناير 2018، الذي يتم القانون رقم 04-05، المؤرخ في 06 فبراير 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، 2018/01/30.
9. القانون رقم 18-07، المؤرخ في 5 يونيو 2018، المتعلق بحماية البيانات الشخصية، الجريدة الرسمية، العدد 26، 2018.
10. القانون رقم 20-06، المتعلق بتعديل القانون 04-18 الخاص بالمعاملات الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 20، 2020.
11. القانون رقم 22-15، المتعلق بتنظيم استخدام الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي، الجريدة الرسمية، العدد 22، 2022.

ثانيا: الأوامر.

1. الأمر رقم 15-02، المؤرخ في 23 جويلية 2015، يعدل ويتم الأمر رقم 66-155، المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 40، 2015/07/23.
2. الأمر رقم 20-04، المؤرخ في 30 أوت 2020، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية (الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966)، الجريدة الرسمية، العدد 51، 2020.
3. الأمر رقم 70-20، المؤرخ في 19 فبراير 1970، المتعلق بالحالة المدنية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 21، 27 فبراير 1970.

ثالثا: المراسيم والقرارات.

المراسيم الرئاسية:

1. المرسوم الرئاسي رقم 99-234، المؤرخ في 19/10/1999، المتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 74، 1999/10/20.
2. المرسوم الرئاسي رقم 23-187، المتعلق بالإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2030، الجريدة الرسمية، العدد 23، 2023.

المراسيم التنفيذية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 02-410، المؤرخ في 26/11/2002، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 80، 2002/12/04.
2. المرسوم التنفيذي رقم 02-411، المؤرخ في 26/11/2002، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة ومتابعته، الجريدة الرسمية، العدد 80، 2002/12/04.
3. المرسوم التنفيذي رقم 04-333، المؤرخ في 24/10/2004، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، الجريدة الرسمية، العدد 67، 2004/10/24.
4. المرسوم التنفيذي رقم 08-315، المؤرخ في 11 أكتوبر 2008، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للمجتمع المعلوماتي، الجريدة الرسمية، العدد 60، 2008.
5. المرسوم التنفيذي رقم 10-236، المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، المحدد لكيفيات إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحكومة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 58، 2010.
6. المرسوم التنفيذي رقم 14-99، المؤرخ في 12 أبريل 2014، المتعلق بالمعايير الفنية للأمن السيبراني، الجريدة الرسمية، العدد 26، 2014.
7. المرسوم التنفيذي رقم 16-115، المؤرخ في 3 أبريل 2016، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن المعلوماتي، الجريدة الرسمية، العدد 21، 2016.
8. المرسوم التنفيذي رقم 19-199، المؤرخ في 10 يوليو 2019، المتعلق بتنظيم التجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 29، 2019.
9. المرسوم التنفيذي رقم 21-211، المتعلق بإجراءات التحول الرقمي في الإدارات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 21، 2021.

القرارات:

- القرار رقم 217 أ (د-3)، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

رابعاً: التقارير والمنشورات.

10. تقرير البنك الدولي، كفاءة النظم القضائية في الدول النامية، واشنطن، 2021.
11. القرار 55، إعلان الألفية، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، الصادر بتاريخ 8 سبتمبر 2000.
12. وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الجزائر الإلكترونية: رؤية ومراحل الإنجاز، منشورات رسمية، الجزائر، 2010.
13. وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تقرير حول تطوير البنية التحتية الرقمية في الجزائر، منشورات رسمية، الجزائر، 2019.
14. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل الرسمي للخدمات الجامعية الإلكترونية، الجزائر، 2020.
15. وزارة العدل الجزائرية، العدالة الإلكترونية في الجزائر: الواقع والآفاق، منشورات وزارة العدل، الجزائر، 2019.
16. **Council of Europe**, Electronic Monitoring: Report of the Council for Penological Co-operation (PC-CP), Strasbourg, 2014.

المراجع:

أولاً: الكتب:

- باللغة العربية:

1. إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الإلكترونية: مدخل إداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
2. الخالدي سميرة، الحوكمة الرقمية: دراسة تحليلية، دار النهضة، د ط، القاهرة، 2021.
3. بلعيز الطيب، إصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز والتحديات، دار القصة للنشر، د ط، الجزائر، 2008.
4. بن حميدة عبد الحفيظ، الحكومة الإلكترونية وتحدياتها في الجزائر، دار هومة، د ط، الجزائر، 2015.

5. زروقي فريدة، الإصلاح الإداري في الجزائر في ظل الحوكمة، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2018.
6. شريقي عبد الحكيم، الإثبات الإلكتروني في التشريع الجزائري والمقارن، دار هومة، د ط، الجزائر، 2020.
7. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، د ط، الإسكندرية، مصر، 2008.
8. القدوة محمود، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، د ط، عمان، 2009.
9. محمود الخالدي محمد، التكنولوجيا الالكترونية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، د ط، الأردن، 2007.

- باللغة الأجنبية:

Devindra Rammarine & Rose Marie-Rita Endeley, Digital Governance and Modern Communication Technologies, Cambridge University Press, 2023.

ثانيا: الأطروحات والرسائل العلمية:

1. حطاش عبد الحكيم، دور تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن: دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الإلكترونية 2013، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2017-2018.
2. وحشي عفاف، أثر التسيير العمومي الحديث على كفاءة الإدارة العدلية، أطروحة شهادة دكتوراه، في علوم التسيير، شعبة تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2018.
3. بوزيدي فؤاد، الحبس المؤقت بين النص القانوني والتطبيق القضائي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2019.

4. آيت رحمان مزهورة، خلوفي خدوجة، الإدارة الإلكترونية في قطاع العدالة، مذكرة لنيل شهادة الماستر قانون تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة.
5. ساسي عبد الرحمان، ديبية عبد الله، مشروع الجزائر الإلكترونية الآفاق والتحديات، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021-2022.
6. طلحة وداد، قدور نبيلة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مذكرة ماستر حقوق، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2021-2022.
7. غلاب وسيلة، الإدارة الإلكترونية وأثرها على أداء العمل الإداري في قطاع العدالة، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص إعلام آلي وإنترنت، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2021-2022.
8. غلاب وسيلة، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر في ظل تحديات الإدارة الإلكترونية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2021.
9. مرازقة وسيلة، قبايلي يحي، الإدارة الإلكترونية في الجزائر عصرنة قطاع العدالة نموذجاً، مذكرة ماستر حقوق تخصص إعلام آلي وإنترنت، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2022-2023.
10. مباركي عادل، درمان مريم، تطبيقات الإدارة الإلكترونية وزارة العدل نموذجاً، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون إعلام آلي وإنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2021-2022.

ثالثاً: المقالات:

1. السالم فاطمة، الشفافية في النظم القضائية التحديات والحلول، مجلة الحقوق، العدد 9، 2022.
2. الطاهر عبد الرحمن، الثقة في النظام القضائي وأثرها على استقرار المجتمع، مجلة القضاء والعدالة، 2021.

3. بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، المجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2019.
4. بوبكر صبرينة، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الخدمة العمومية قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة تبسة، العدد الثاني، 2019.
5. بوزيدي مختارية، المراقبة الإلكترونية ضمن السياسة العقابية الحديثة، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 2، مخبر حماية حقوق الإنسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016/12/01.
6. بوضياف اسمهان، عصرنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، جامعة عمار تليجي الاغواط، 2022.
7. بوشنافة سمير، التحول الرقمي في الجزائر وأثره على المعاملات القانونية، مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد 5، 2021.
8. بن سالم أحمد، ضمانات المحاكمة العادلة وأثرها على حقوق الإنسان، مجلة القانون الدولي، 2018.
9. بن عيسى محمد، الأمن في عمليات نقل المحكومين بين المؤسسات القضائية والسجنية، مجلة القضاء والأمن، الجزائر، 2019.
10. تبوب فاطمة الزهراء، التوقيع والتصديق الإلكتروني في ظل القانون 15-04، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء الثاني، 2019.
11. خطير نعيمة، واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الطموح والتحديات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد الأول، 2017.
12. خلوط سعاد، لخذاري عبد المجيد، الوضع تحت المراقبة الإلكترونية كآلية مستحدثة للتفريد العقابي في التشريع الجزائري وفقا للقانون 18-01، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018/07/10.
13. زعزوعة نجاة، بن قلة ليلي، النيابة العامة الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2021.

14. **ضريفي الصادق**، تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى الدولي "النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 26-27 نوفمبر 2018.
15. **عبد الرحمن السيد**، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات القانونية، العدد 3، 2021.
16. **عبد الكريم بوطيب**، الحماية القانونية للمعطيات الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة البحوث القانونية والسياسية، العدد 12، 2021.
17. **سليم عبد المجيد**، التكنولوجيا في مرفق القضاء وأثرها على ضمانات المحاكمة العادلة، مجلة العلوم القانونية، 2020.
18. **عبدالله السعيد**، المعوقات التقنية للحكومة الإلكترونية، مجلة الدراسات القانونية، مجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2023.
19. **علي مراد**، الإصلاحات الاقتصادية والتحول الرقمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الرقمي، مجلد 12، العدد 3، الجزائر، 2019.
20. **علي محمود**، الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية، مجلة القانون والتقنية، مجلد 5، العدد 2، 2020.
21. **عشاش حمزة، خضري حمزة**، الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 1، 2020.
22. **قيبيش مختار، جيلالي بن عبو**، رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية، مجلة المعيار، مجلد 26، عدد 07، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2022.
23. **كمال فاطمة الزهراء**، أثر سرعة الفصل على تحقيق العدالة الجنائية، دراسات في القانون الجنائي، 2019.
24. **محمد عبد الهادي**، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والافتراض، المجلة العربية للقانون والتقنية، العدد 4، 2020.

25. مزيتي فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 4، 31 ديسمبر 2019.

رابعاً: المواقع الرسمية في الأنترنت:

1- وزارة العدل الجزائرية، <https://www.mjustice.dz/ar/dgmi>

2- موقع اليوتوب، https://www.youtube.com/watch?v=U_0woN30FQw

3- موقع اليوتوب، <https://www.youtube.com/watch?v=DAj3VMKeVrQ>

4- <https://docs.un.org/res/55/2>

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة

1

05 الفصل الأول: مشروع الجزائر الإلكترونية كإستراتيجية لعصرنة العدالة.

05 المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي لمشروع الجزائر الإلكترونية.

06 المطلب الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية كبديل للحكومة التقليدية.

06 الفرع الأول: تعريف الحكومة الإلكترونية.

08 الفرع الثاني: الفرق بين الحكومة الإلكترونية والحكومة التقليدية.

11 الفرع الثالث: نشأة وتطور الحكومة الإلكترونية.

11 أولاً: نشأة الحكومة الإلكترونية.

13 ثانياً: تطور الحكومة الإلكترونية.

14 المطلب الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية.

14 الفرع الأول: نبذة عن مشروع الجزائر الإلكترونية.

15 الفرع الثاني: دوافع وأهداف مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

16 أولاً: الدوافع.

17 ثانياً: الأهداف.

18 الفرع الثالث: مراحل مشروع الجزائر الإلكترونية.

18 أولاً: السياق العام وإطلاق المشروع (2008-2013).

20 ثانياً: التوسع وإعادة الهيكلة (2014-2019).

21 ثالثاً: المرحلة الأخيرة: التسريع والطموحات (2020-2025).

24 المبحث الثاني: قطاع العدالة بين الإدارة التقليدية والجاهزية الإلكترونية.

24 المطلب الأول: واقع قطاع العدالة في ظل الإدارة التقليدية.

25 الفرع الأول: الخدمة العمومية التقليدية في قطاع العدالة.

26	الفرع الثاني: السير التقليدي للعمل القضائي.
27	المطلب الثاني: الجاهزية الإلكترونية لقطاع العدالة.
27	الفرع الأول: في المجال التشريعي.
27	أولا: إصدار مراسيم.
28	ثانيا: قوانين.
29	الفرع الثاني: في المجال التنظيمي.
30	الفرع الثالث: في المجال التقني.
30	أولا: الشبكة القطاعية لوزارة العدل.
31	ثانيا: انجاز أرضية خدمات الانترنت.
31	ثالثا: إنشاء بوابة القانون الجزائري .
32	خلاصة الفصل.
34	الفصل الثاني: آليات إرساء دعائم مشروع الجزائر الإلكترونية في قطاع العدالة.
34	المبحث الأول: آليات تحسين الخدمة العمومية في مرفق العدالة.
35	المطلب الأول: التكفل بانشغالات وشكاوي الأشخاص الطبيعية والمعنوية.
36	الفرع الأول: استحداث مركز النداء وأرضية للنيابة (e-nyaba).
36	أولا: مركز النداء.
37	ثانيا: أرضية النيابة (e-nyaba).
38	الفرع الثاني: استحداث فضاءيات بموقع وزارة العدل.
39	المطلب الثاني: فحص واستخراج الوثائق عبر الإنترنت.
39	الفرع الأول: اعتماد آلية التصحيح والتصديق والتوقيع الإلكتروني.
40	أولا: آلية التصحيح الإلكتروني.
41	ثانيا: آلية التصديق الإلكتروني.

43	ثالثا: آلية التوقيع الإلكتروني.
44	الفرع الثاني: استخراج صحيفة السوابق العدلية وشهادة الجنسية إلكترونيا.
45	أولا: تمكين الإدارات والهيئات العمومية من الإطلاع وسحب الصحيفة رقم 02.
46	ثانيا: تمكين المواطنين من استخراج الصحيفة رقم 03.
46	ثالثا: شهادة الجنسية.
48	المبحث الثاني: آليات عصرنة العمل القضائي.
48	المطلب الأول: الأنظمة الآلية الحديثة لنظام تسيير الموارد البشرية.
49	الفرع الأول: الجدول التحليلي.
49	الفرع الثاني: الخريطة القضائية.
50	الفرع الثالث: نظام تسيير الموارد البشرية.
52	المطلب الثاني: القضاء الإلكتروني.
52	الفرع الأول: التقاضي الإلكتروني.
53	أولا: تسيير الملف القضائي عن بعد.
55	1: التبادل الإلكتروني للعرائض خارج الجلسات.
56	2: تتبع مآل القضايا والإطلاع على منطوق الحكم عبر بوابة إلكترونية.
56	3: سحب النسخ العادية للأحكام القضائية موقعة إلكترونيا.
56	ثانيا: تقنية المحادثة المرئية عن بعد.
58	1- المحادثة المرئية عن بعد على الصعيد الوطني.
59	2- المحادثة المرئية عن بعد على الصعيد الدولي.
62	الفرع الثاني: نظام المراقبة الإلكترونية.
64	أولا: المراقبة الإلكترونية عن طريق النداء الهاتفي.
64	ثانيا: المراقبة الإلكترونية عن طريق البث المتواصل (السوار الإلكتروني).
67	خلاصة الفصل:

69

خاتمة

74

قائمة المراجع

الفهرس

الملخص

ملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة تطبيقات مشروع الجزائر الإلكترونية في قطاع العدالة، كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في الجزائر، إذ يعد قطاع العدالة من القطاعات الحيوية التي تتطلب تبني التحويل الرقمي، ليس فقط لتحسين كفاءة تقديم الخدمة العمومية، ولكن أيضاً لتحسين العمل القضائي، بتعزيز الشفافية، وضمان عدالة أكثر فعالية وسرعة. اعتمدت الدراسة على تحليل شامل للواقع الحالي لقطاع العدالة في الجزائر قبل وبعد إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية. تم التركيز على الآليات تحسين الخدمة العمومية والعمل القضائي التي أُدخلت بعد تطبيق الرقمنة.

خلصت الدراسة إلى أهمية المشروع في تعزيز البنية التحتية الرقمية للعدالة، مشددة على ضرورة توفير تكوين مستمر للكوادر، وتطوير الأنظمة التقنية، وتعزيز التشريعات الداعمة، لضمان استدامة التحويل الرقمي وتحقيق أهدافه بما يعزز سيادة القانون والمصلحة العامة.

Abstract:

This thesis aims to examine the applications of the Algeria E-Project in the justice sector as part of Algeria's national digital transformation strategy. The justice sector is considered a vital domain that requires the adoption of digital transformation, not only to enhance the efficiency of public service delivery but also to improve judicial processes by promoting transparency and ensuring more effective and faster justice.

The study undertook a comprehensive analysis of the current state of the justice sector in Algeria before and after the launch of the Algeria E-Project. It focused on mechanisms for improving public service and judicial operations introduced through digitization.

The study concluded that the project plays a crucial role in strengthening the digital infrastructure of the justice system. It emphasized the necessity of providing continuous training for personnel, developing technical systems, and reinforcing supportive legislation to ensure the sustainability of digital transformation and the achievement of its objectives, thereby enhancing the rule of law and serving the public interest.